دار التمويل
FINANCE HOUSE
ش.م.ع - P.J.S.C

٢٠١٦

التقرير السنوي

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

المحتويات

هدفنا	٩
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١٠ – ١٢
أعضاء مجلس الإدارة	١٣
مؤشرات الأداء المالي	١٤

التقارير والبيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي دار التمويل ش.م.ع	٢٠ – ٢٥
بيان المركز المالي الموحد	٢٦
بيان الأرباح والخسائر الموحد	٢٧
بيان الدخل الشامل الموحد	٢٨
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٢٩
بيان التدفقات النقدية الموحد	٣٠
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣١ – ٨٦

هدفنا

أن نحقق تطلعات جميع شركائنا عبر تقديم خبرات ومنتجات ماليّة مميّزة، من خلال فريق عمل متمرّس ذي خبرة واسعة.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أرحب بكم جميعًا في الاجتماع الثاني عشر للجمعية العمومية السنوية لدار التمويل ش.م.ع.

محمد عبدالله جمعة القبيسي

رئيس مجلس الإدارة

على المستوى العالمي، شهد عام ٢٠١٦ الكثير من المتغيرات والتناقضات، ففي الوقت الذي انخفضت فيه حدة أزمة القطاع المصرفي في أوروبا زادت الأزمات والمشكلات السياسية في العالم الغربي. ومع بداية عام ٢٠١٦ ساد الخوف من أن يمر العالم بفترة ركود عالمي تؤدي إلى سياسات وإجراءات تصحيحية محفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بالاستثمارات، واستمر هذا الخوف حتى منتصف شهر فبراير ٢٠١٦. وخلال العام استطاعت بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر أن تتعافى بشكل متفاوت وتحقق إيرادات في مختلف المناطق وبمختلف العملات. من ناحية أخرى، فقد أدّى التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع انتخابات الرئاسة الأمريكية إلى تقلبات وتذبذبات قصيرة الأجل في الأسواق المالية ولم تؤدي إلى تصحيحات كبيرة تُذكر. وعلى صعيد النفط، فقد أدى هبوط أسعار البترول إلى التأثير على القطاع المالي في دول الخليج العربي، مما أعاق خلق فرص عمل جديدة وأدى إلى انخفاض جودة ونوعية الأصول والموجودات في القطاع المصرفي، الأمر الذي نجم عنه تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة. على الرغم من هذه التحدّيات المحلية والعالمية، إلا أننا فخورون بالمحافظة على ربحيتنا للسنة المالية الثانية عشر على التوالي منذ تأسيس دار التمويل، مما يدل على متانة نموذج أعمالنا وقدرتنا على تنفيذ خططنا الاستراتيجية.

مؤشرات أداء المجموعة لعام ٢٠١٦

فيما يلي ملخص للنتائج المالية الرئيسية لأعمالنا للسنة:

حقق إجمالي الدخل الشامل لمجموعة دار التمويل قيمة بلغت ٦٥ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، مسجلاً بذلك ارتفاعًا بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة مع ٤٣,٣٥ مليون درهم سُجلت في نفس الفترة من العام الماضي.

- نما صافي دخل الفائدة والدخل من التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية وصافي الدخل من أدوات الدين المستمرة بنسبة ٢٣,٦٪ ليصل إلى ٢٤٥,٤ مليون درهم في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ١٩٨,٤ مليون درهم في العام المنصرم.
- نما دخل الاستثمار الكلي من محفظة دار التمويل الاستثمارية المتنوعة التي تضم الأسهم المدرجة والأسهم الخاصة والدخل الثابت والاستثمارات العقارية بنسبة ١٣,٧٪ لتصل قيمته إلى ٨٥,٣ مليون درهم في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ٧٥ مليون درهم سُجلت في العام المنصرم.
- بلغ النقد وما يعادله كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٧٣٧,٦٠ مليون درهم مما يمثل نموًا بنسبة ١٦,٧٪ في إجمالي الموجودات.

- بلغت قيمة حقوق المساهمين ٩٥٣,٧٥ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بالمقارنة مع ٩٥٤,١٩ مليون درهم سُجلت في العام الماضي.

أهم الإنجازات في عام ٢٠١٦

فيما يلي بعض من الإنجازات الرئيسية والتطورات التي حققتها دار التمويل خلال عام ٢٠١٦:

- حصلت دار التمويل على تصنيف ائتماني طويل الأجل بدرجة استثمارية '-BBB' وقصير الأجل بدرجة استثمارية 'A٣' للسنة الرابعة على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة التصنيف الائتماني العالمية «كابيتال إنتليجنس».

- واصلت العلامة التجارية لدار التمويل تقدّمها المستمر كمؤسسة مرموقة تقدم خدمات مالية مميزة ورائدة ضمن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- حصلت دار التمويل للأوراق المالية ذ.م.م التابعة لنا على جائزة «التداول عبر الأجهزة الذكية» من سوق دبي المالي، في حفل توزيع جوائز «جيتكس» ٢٠١٦، وذلك تقديرًا للجهود المبذولة في توفير منصة تداول مبتكرة عبر الهواتف الذكية.

- افتتحت دار التمويل ش.م.ع فرعًا جديدًا في العين، وذلك بهدف تعزيز وجودها في سوق الإمارت وتوسيع نطاق خدماتها في ظل زيادة حجم قاعدة عملائها في دبي والإمارت الشمالية.

- عزّزت دار التمويل تواجدها على شبكات التواصل الاجتماعي، ونجحت صفحة دار التمويل عبر موقع «فيسبوك» أن تحقق المركز الثالث بين كافة المؤسسات المالية (بما فيها أهم البنوك) في دولة الإمارات، حيث فاق عدد متابعيها ٥٠٠,٠٠٠.

- حرصت دار التمويل على الاستمرار في توسيع مصادر التمويل المتنوعة وزيادة قاعدة ودائع الشركات وإقامة علاقات تجارية جديدة.

- تم الخروج بصورة مربحة ومخططة بشكل جيد من عدة استثمارات ذات عوائد ثابتة وأسهم محلية وعقارات وذلك لضمان تحقيق أرباح عالية خلال هذا العام.

منظومة خدمات متكاملة

تغطي خدمات دار التمويل الأساسية ثلاثة قطاعات رئيسية وهي: التمويل التجاري والشركات وتمويل الأفراد بالإضافة إلى أعمال الخزينة والاستثمارات. وتقوم تلك القطاعات بتأدية أدوارها بشكل متكامل ومتناغم ومنسجم مع بعضها البعض، لتشكل محفظة نشاطات وأعمال متكاملة.

يشهد قطاع التمويل التجاري تزايدًا في إمكانات تحقيق نمو ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة. أما قطاع تمويل الأفراد، فهو يؤمن امتدادًا قويًا ومكمّلاً لعمليات التمويل التجاري، حيث يوفر خيارات مختلفة لتوزيع المخاطر وتحقيق عوائد متنوعة. فيما تتولى الخزينة إدارة السيولة بحذر وتمعن مع إيجاد فرص لدعم القاعدة التمويلية وتقديم خدمة القيمة المضافة لإدارة المخاطر في قطاعات الأعمال الأخرى.

لقد استطعنا كمجموعة متكاملة تقديم باقة واسعة من الخدمات المالية لعملائنا المميزين لتشمل حلول التمويل التقليدية وحلول التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى باقة من حلول التأمين باستثناء التأمين على الحياة، واستشارات محافظ الاستثمار وحلول إدارة الأصول فضلاً عن خدمات الوساطة المالية في كلّ من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

إدارة المخاطر

إن عنصر المخاطرة هو أحد العناصر الملازمة لأعمالنا، إلا أننا وبفضل القدرة التحليلية والدراسة الشاملة للمخاطر إضافة إلى المراجعة المستمرة لجودة وآلية التحكم بها، نجحنا في إدارة هذه المخاطر في ظل بيئة اقتصادية وتنظيمية متغيّرة ومضطربة، حيث نقوم بشكل مستمر بمراجعة واستعراض المخاطر المحتملة للمؤسسة فيما يتعلق بمستوى الإقدام على المخاطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحلية.

ويبقى أن نقول، إن ما نتمتع به من أنظمة صارمة للتدقيق والمطابقة يجعلنا دائمًا على ثقة بقدرتنا على إدارة المخاطر.

تركيزنا على العميل

تعتمد استراتيجية أعمالنا على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الرؤية الواضحة، والعمل الدؤوب، وتقديم حلول قيّمة لعملائنا الكرام.

حيث يمتلك موظفونا القدرة على تقديم وتطوير أفضل الحلول المالية المبتكرة والمتميزة.

تعتمد ثقافتنا المؤسسية على تعزيز الروح الجماعية والابتعاد عن الفردية في العمل، مما يعزز مفهوم «الشركة الواحدة» في المجموعة. وما كانت دار التمويل لتحتل هذه المكانة لولا شغف موظفينا بتوفير خدمات متميزة والتزامهم المتواصل بتحقيق رضا العملاء.

التطلع نحو المستقبل

وها نحن ندخل عام ٢٠١٧، مسلحين برأس مال قوي، ونموذج أعمال متين ومشهود له، واستراتيجيات تطبيق واضحة ومحفظة استثمارات متنوعة تتضمن الأصول ومصادر تمويل مستقرة، ساعين وراء فرص مثيرة يوفّرها السوق الذي يشهد تطورًا سريعًا. هذا ونعزز تركيزنا على نطاق أعمالنا الأساسية ألا وهي التمويل التجاري وتمويل الشركات وتمويل الأفراد بالإضافة إلى أعمال الخزينة والاستثمارات. ومن خلال مجموعة شركاتنا، نمتلك الآن القدرة على تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية، بدءًا من حلول التأمين إلى خدمات الوساطة المالية وإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية والخدمات الاستشارية وصولاً إلى حلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبفضل ما حققناه من نجاحات خلال السنوات السابقة، نحن نستند إلى أساسات ثابتة ونتطلع لاكتشاف المزيد من الفرص الاستثمارية المجدية في المستقبل ونحرص على انتقاء هذه الفرص بعناية آخذين بعين الاعتبار ضرورة خلق التوازن بين الأرباح المتوقعة والخطورة التي من الممكن أن نتحملها.

ومازلنا متفائلين كما في الأعوام السابقة بقدرتنا على تحقيق نتائج مرضية لجميع مساهمينا، ويتمحور هدفنا الرئيسي حول تعزيز قوة مجموعة دار التمويل وخلق عوائد مستدامة على المدى البعيد لجميع مساهمينا.

كلمة شكر

أود أن أنتهز الفرصة لأعبر عن شكري الجزيل لكل من ساهم في صنع النجاح خلال الأعوام الماضية وأخص بالذكر:

- زملائي أعضاء مجلس الإدارة على حدة بصيرتهم ودعمهم وتوجيهاتهم،
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية على دعمهم الدائم،
- مساهمينا الكرام لمنحنا ثقتهم الكاملة وإخلاصهم المستمر،
- فريق الإدارة وفريق العمل بالشركة، لما أبدوه من تعاون جدير بالثناء، وموقفهم الإيجابي وتفانيهم في العمل في سبيل مصلحة دار التمويل،
- عملاءنا المخلصين على دعمهم وثقتهم المستمرة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك أصحاب السمو حكام الإمارات وأعضاء المجلس الأعلى لدعمهم القيادي المتواصل، وحكمتهم الجماعية وتوجيهاتهم العملية التي تسهم جميعها في بناء مستقبل اقتصادي مشرق يدعمه استقرار سياسي من شأنه خلق العديد من الفرص للمواطنين والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة مهما كانت التحديات الاقتصادية المحيطة.

بالنيابة عن مجلس الإدارة،

محمد عبدالله جمعة القبيسي

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء
مجلس الإدارة

محمد عبدالله جمعة القبيسي
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبيد حميد المزروعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

خالد عبدالله الماس
عضو

عبدالله علي إبراهيم السعدي
عضو

عبدالمجيد اسماعيل علي
عبدالرحيم الفهيم
عضو

سلطان هلال بن دري القبيسي
عضو

خالد عبدالله القبيسي
عضو

مؤشرات الأداء المالي

ألف درهم

البيانات المالية (الموحدة) لدار التمويل	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	*٢٠١٣	*٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الدخل												
إيرادات الفوائد **	٣٦,٤٧٦	٣٣,٨٠٦	٣٩,٢١٦	٩٠,٦١٧	١٢٥,١٣٠	١١٧,٥٢١	١٢٠,٧٧٥	١٢٨,٦٧٧	١٢٨,٣٩٩	١٤٥,٥٩٠	١٩٨,٤٤٢	٢٤٥,٣٧٢
الدخل التشغيلي بدون إيرادات الفوائد	٢٣٧,٨٠٤	١٨١,٩٨٢	٢٥٥,٥٩٨	٤٠١,٩٥٦	٨٠,٢١٩	٩٠,٥٧١	٤٨,٨٨٠	١١٤,٧٥٧	١٣٨,٠٢١	١٣٠,٨٣٩	١٢٥,٦٤٤	١٠٨,٧٤١
إجمالي دخل التشغيلي	٢٧٤,٢٨٠	٢١٥,٧٨٨	٢٩٤,٨١٤	٤٩٢,٥٧٣	٢٠٥,٣٤٩	٢٠٨,٠٩٢	١٦٩,٦٥٥	٢٤٣,٤٣٤	٢٦٦,٤٢٠	٢٧٦,٤٢٩	٣٢٤,٠٨٦	٣٥٤,١١٣
أرباح السنة	١٩٠.٤٥٤	١٦,٦٠٤	٢٠٢,٨٠٩	٢٤٨,٨٤٩	١١٢,٤٠٩	١١٥,٠٨٨	٦٠,٠٠٨	٧٢,٢٣٠	٨٣,٧٠٦	٧٣,٣٢٤	٦١,٦٩٧	٣٨,٠٩٩
حصة	–	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٤١,٢٥٠	٦٠,٥٠٠	٣٦,٣٠٠	٧٥,٦٢٥	–	٣٠.٩٤٥	١٨,١٧٠
المركز المالي												
إجمالي الأصول	١,٠٥٨,٧٨٦	١,٣١٣,٦١٥	٢,١٥٩,٦٦٠	٢,٤٢٣,٧٢٥	٢,٧١٩,٩٦٥	٣,١٢٤,١٥٧	٣,٥٠٦,٩٦٣	٣,٧٢٢,٠٦٥	٤,٠٨٩,٦٥٦	٤,٨٤٥,٨٣٠	٥,٠٤١,٨٥١	٤,٤١٢,٣٤٣
أرصدة مستحقة من البنوك	٢٣٠,٣٨٠	٣٧٢,٨٠٠	٦٢٩,٠٩٨	٥٣٥,٧٤٢	٦٩٦,٩٢٧	٩٥٠,٢٤٣	٨٢٣,٦٧٣	١,٠٥٣,٦٣٥	١,٠٩٣,٠٨١	٩٣١,٤٥٧	١,٢٧٨,٠٤٣	٧٧٧,٣٩٥
الاستثمارات	٦١٩,٣٧٦	٥٤٣,٧٨٧	٧٥٥,٣٤٩	٤٩٤,٩٧٣	٦٤٩,٩٥٥	٦٧٤,٣٤٨	١,٠٠٩,١٦٠	٦٩٢,٤٢٠	٨٨٩,٧٧٦	١,٥٤٢,٤٨٦	١,٢٥٣,٢٢٨	١,١٩١,٥٥٠
القروض والسلفيات وودائع العملاء	١٦٥,٧٨٢	٣٤٨,٢٢٦	٧٠٨,١٥٩	١,١٥٣,٣٧٨	١,١٤٣,٢٧٧	١,١١٧,٥٤٠	١,٢٧٧,٦٩١	١,٤٥٧,٠٨٠	١,٥٠٣,٨٠٢	٢,٠٧٨,٦٨٩	٢,٣٠٣,٧٢٣	٢,٢٣٣,٥٤٥
أرصدة العملاء	١٢٦,٤٩٢	٤٠٤,٥٣٥	٧٠٧,٤٢٢	١,٠٥٩,٠٦٥	١,٤٩٥,٦٣٥	١,٥٦٩,٥٠٣	١,٥٤٨,٤٣٠	١,٨٠٣,٦٧١	٢,٣٠٧,٠٢٠	٢,٩٤٠,٦١١	٢,٥٥٧,٥٨٠	٢,١١٩,٦٢٨
أرصدة مستحقة للبنوك	٧٧,١٢٢	١٥٠,٠٠٠	٣٢١,٧٢٥	٢٧٢,٢٦٧	٦٧,٣٥٦	٢٠٧,٤٢٨	٤٢٢,٩٥٠	٢٨٩,٩٨٥	٢٠٧,٥٢٨	٢٥٤,٣٧٩	٥٥٠,٨٠٧	٣٢٧,١٧٥
حقوق المساهمين	٨٠٨,٢٢٢	٧٢٤,٣٣٨	٩٤٩,٤٦٧	٧٩٤,٦٨٧	٦٣٩,٥٩٣	٥٥٦,٤٩٤	٦٣٤,٨٥٣	٦٥١,٠٥٨	٦٨٨,٠٤٦	٦٨٢,٣٧٨	٩٥٤,١٨٥	٩٥٣,٧٥٢
المؤشرات المالية												
العائد على حقوق المساهمين (٪)	٢٣,٦	٢٢,٢	٢١,٤	٣١,٣	١٧,٦	٢٠,٧	٩,٥	١١,١	١٢.٢	١٠.٧	٦.٥	٤..
العائد على متوسط إجمالي الأصول (٪)	١٨,٠	١٣,٥	١١,٧	١٠,٩	٤,٤	٣,٩	١,٨	٢,٠	٢.١	١.٦	١.٢	..٨
العائد الأساسي على السهم (درهم) التكلفة (٪)	٠,٩٥	٠,٨٠	١,٠١	١,١٤	٠,٤١	٠,٣٨	٠,٢١	٠,٢٣	٠.٢٨	٠.٢٢	٠.٢٠	..١٢
المصروفات												
المصروفات / إجمالي الدخل التشغيلي	٢٧,٧	٢٠,٠	٢٢,٧	٢٢,١	٤١,٣	٤٢,٦	٥٩,٩	٥٥,٤	٥٤.٠	٦٢.٥	٥٧.٦	٥٦.٨
رأس المال												
الدين / حقوق المساهمين (مرة)	–	–	٠.١٠	٠.٣٨	٠.٠٨	٠.١٩	٠.١٦	٠.٢٠	٠.١٩	٠.١٩	٠.١٠	...٤
إجمالي المطلوبات/ حقوق المساهمين (مرة)	٠.٣١	٠.٨١	١.٢٧	٢.٠٥	٣.٢٥	٤.٦١	٤.٥٢	٤.٧٢	٤.٩٠	٦.٠٦	٤.٢٥	٣.٥٩
نسبة كفاية رأس المال (٪)	٧٢.٠	٦٧.٠	٤٣.٠	٣٧.٠	٢٣.٤	١٨.٠	٢٦.٠	٢٦.٦	٢٤.٦	٢٠.٦	٢٣.٣	٢٤.٦

٢٠١٥ تغطي فترة ١٧ شهراً (منذ بدء التأسيس وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥)

* معاد بيانها

**تشمل الإيرادات من التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية

بيان الأعمال

لمحة عن السوق والاقتصاد

من المتوقّع أن يؤدي ارتفاع أسعار البترول عقب الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في «منظّمة الدول المُصدّرة للبترول (أوبك)» وعدد من المُنتجين الرئيسيين في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٦ إلى بعض التحسّن والتعافي في اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن خفض إنتاج النفط والمخطط له في النصف الأول من عام ٢٠١٧ سيأتي بتوابع معاكسة ستؤثر على «مجمل الناتج المحلي» للدول المُصدرة للبترول، وعلى وجه الخصوص، المملكة العربية السعودية باعتبارها المسؤولة عن تحمّل العبء الأكبر فى خفض إنتاج النفط. وعلى الرغم من ذلك، تُشير البيانات الاقتصادية الصادرة في شهر يناير من هذا العام إلى تحسّن ونمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتفاع معدلات الطلب العالمي.

ونجد أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تحديدًا استطاع كعادته الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٨، ليحافظ على مركزٍ متقدم ونمو اقتصادي يتراوح بين ٣.٥٪ و٤٪ سنويًا. ووفقًا للاستبيان الذي أعدّته جريدة «ذا ناشيونال» الصادرة عن أبوظبي للإعلام في شهر فبراير ٢٠١٧، تسود نظرة مستقبلية متفائلة لنمو الاقتصاد الإماراتي بقوّة خاصةً عقب الأهداف التي تم الإعلان عنها في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بشأن رفع أسعار البترول وتنشيط القطاع غير النفطي. كل هذا إنما يعكس سلامة الطريق الذي تسلكه المشروعات التي تمّ الإعلان عنها وفقًا لرؤية قيادة دولة الإمارات لعام ٢٠٢١.

وسيرًا على خُطى النجاح والتقّدم التي يسلكها اقتصاد الدولة، استطعنا في دار التمويل أن نحافظ على تحقيق معدلات نمو مجزية في جميع قطاعات الأعمال الرئيسية.

التمويل التجاري وتمويل الشركات

إن استراتيجيتنا في هذا القطاع من الأعمال تتمثل في أن نقوم ببناء محفظة قوية تعتمد على شركات عالية الجودة من خلال الاستفادة من العلاقات الراسخة في مجتمع الأعمال الإماراتي وتوفير حلول مالية مصممة خصيصًا لتلبية متطلباتهم الممولة وغير الممولة. كما واصلنا تدريجيًا تنفيذ استراتيجيتنا بخصوص إعادة هيكلة المحفظة باستقطاب عدد أكبر من المشاريع الصغيرة نسبيًا، كمحاولة منا لتنويع وتقليل المخاطر. وقد كثفنا جهودنا في سبيل بيع منتجات وخدمات إضافية لعملائنا الحاليين ذوي السجلات المشهود لها لدينا، بالإضافة إلى نُخبة من العملاء الجدد الذين يتميزون بحيازة تدفقات نقدية جيدة.

كما أننا لم نكتف بحصر عملياتنا وعلاقتنا مع العملاء في مجال التمويل، بل عملنا على توسيع نطاقها لتشمل خدمات متعددة كالودائع والتمويل التجاري وإصدار الضمانات وحلول الدفع للعمال وحلول التأمين وخدمات الوساطة وحسابات العهدة.

تمويل الأفراد

يتمحور هدفنا في قطاع تمويل الأفراد حول تطوير وتقديم منتجات متميّزة تخدم شرائح مخصصة من العملاء الأفراد. وينصب تركيزنا على تصميم منتجات وخدمات توفر قيمة عالية مدعومة بخدمة تتميّز بجودتها وموثوقيتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات العملاء.

وخلال هذا العام، حقّقت كل من محفظة البطاقات الائتمانية ومحفظة تمويل الإداريين التي توفر التمويل الشخصي لأصحاب الرواتب المتوسطة والمرتفعة، نموًا ارتكز على الدقة في اختيار العملاء. وتواصل الفئة الجديدة من المنتجات المخصصة لفئات المستبعدين من الحصول على التمويل الشخصي المصرفي تحقيق نمو مطرد عبر ضوابط مناسبة تضمن نجاح المحفظة الاستثمارية، كما قمنا بتعزيز جهودنا الخاصة بالتحصيل وتمكنّا من التوصل إلى اتفاقات وديّة وإلى تسويات مرضية مع عدد من العملاء الذين تعثروا في سداد المبالغ المستحقة عليهم.

الاستثمارات

تتميّز محفظتنا الاستثمارية بالتنوع في استثماراتها بين مختلف الأصول والمناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وهي نابعة من نشاطنا الاستثماري المنظّم داخليًا والقائم على أساس سياسة استثمار مدروسة. وخلال هذا العام، تم الخروج بصورة مربحة ومخططة بشكل جيد من العديد من الاستثمارات في مختلف الأصول والقطاعات الاقتصادية ومن ضمنها العوائد الثابتة والعقارات والأسهم المحلية.

بشكل عام، كانت الأرباح الناجمة عن النشاط الاستثماري للشركة في عام ٢٠١٦ مرتفعة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، فلقد نما دخل الاستثمار الكلي من المحفظة الاستثمارية المتنوعة بنسبة ١٣,٧٪ لتصل قيمته ٨٥,٣ مليون درهم في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ٧٥ مليون درهم في عام ٢٠١٥.

الخزينة

وخلال هذا العام، استطعنا أن نحافظ على قوّة السيولة لدينا ونبقى مصدرًا للإقراض بالنسبة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مع فروق إيجابية صافية على الأرصدة السائلة لدينا. وفي نفس الوقت، واصلنا بذل الجهود مع البنوك بشكل غير منقطع لتأمين التسهيلات المصرفية القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل. كما توفر هذه المستويات العالية من خطوط الائتمان غير المستعملة من البنوك الثقة لزيادة نمو أصولنا تماشيًا مع تطلعاتنا لتنمية أعمالنا.

كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحّد ٢٤,٦٪، لتؤمّن بذلك أساسًا متينًا لنمو مستقبلي في حجم الأصول.

العمليات

يتميز سير العمل لدينا بنظام تشغيل عمليات محكم ومفصّل يغطي جميع منتجاتنا وخدماتنا وهو ما ينتج عنه السرعة في سير العمل وخدمة العملاء. خلال هذا العام، قمنا بتطوير عملياتنا المرتبطة بالتمويل التجاري وإدارة الائتمان والتحصيل والرقابة على المعلومات. وما زالت قضايا مكافحة غسيل الأموال وإدارة حوكمة الشركات تحظى بأكبر قدر من الاهتمام لدينا.

نحن مدرجون كعضو في النظام الإلكتروني لتحويل الأموال لدى المصرف المركزي في الدولة، والذي يستخدم في التحويلات الداخلية بين المصارف. كما إننا نستخدم عضويتنا في «سويفت» لتحويل إلكتروني آمن وموثوق للأموال إلى كافة أرجاء العالم.

واستكمالاً لما سبق، تعتمد المجموعة على نظام تدقيق داخلي محكم ومستقل والذي تشرف عليه مباشرة لجنة التدقيق والمطابقة في مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر لدينا على أساس يضمن أن يكون مستوى التعرض للمخاطر في كل من مجالات العمل، ضمن الهامش المقبول للمخاطرة، وأن يكون العائد موازيًا أو زائدًا عن المخاطرة المحتملة. ويتم ترجمة الهامش المقبول للمخاطرة إلى نسب ضوابط المخاطرة وذلك لأغراض عملية. ويتم إدارة مستوى الإقبال على المخاطرة بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن المستوى المقبول. وتتم مراجعة حدود المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها لا تزال ضمن حدود المخاطرة المقبولة للمجموعة.

إن العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر لدينا هي:

- تحقيق الاستقرار في الإيرادات عن طريق فرض ضوابط صارمة على النشاط الائتماني وأعمال السوق
- تحديد واتّباع الإدارة الفعّالة لمخاطر العمليات التشغيلية
- الحفاظ على كفاية رأس المال بما يفوق المتطلبات التنظيمية التي تنص على نسبة ١٥٪
- الإدارة السليمة لمخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية

لم تتأثر المجموعة بتقلب أسعار العملات كون معظم تعاملاتنا تتم بالدرهم الإماراتي، وما تبقى فهو بالدولار الأمريكي أو عملات مرتبطة بالدولار الأمريكي.

حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

جميع أعضاء مجلس الإدارة هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ذوي خبرة وكفاءة عالية ومتنوعة. ولقد كان مجلس الإدارة فاعلاً في بناء حوكمة قوية للشركة تلعب دورًا هامًا في تحديد وتنفيذ معايير المسؤولية، التي تمكن الإدارة من تسيير عمليات المجموعة بصورة تسهم في خدمة مصالح المساهمين بأقصى حد ممكن. وللمجلس جدول مهام رسمية خاصة به ويعقد اجتماعات دورية متكررة، فهو مسؤول عن الاستراتيجيات الكاملة للمجموعة، وعن سياسات المجموعة في الاستحواذ والبيع، والموافقة على مقترحات الإنفاقات الرأسمالية، والبت بشؤون التمويل الهامة.

كما يراقب مخاطر الأعمال الرئيسية التي تدخل فيها المجموعة ويقوم بمراجعة ميزانيتها السنوية ويراقب تقدم المجموعة في تحقيق تلك الميزانيات. وينظر المجلس أيضًا في قضايا بيئة العمل والموظفين وتعيين الموظفين في المناصب العليا.

إن كافة أعضاء مجلس الإدارة مطالبين بترشيح أنفسهم لإعادة انتخابهم مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

تقوم لجنتا مجلس الإدارة وهما لجنة الاستثمار والائتمان ولجنة التدقيق ومطابقة النظم بتغطية كافة جوانب نشاطات عمل شركات المجموعة.

وتقوم لجنة الاستثمار والائتمان باستعراض ومراجعة طلبات الائتمان، وتوصيات الاستثمار إضافة إلى أمور تتعلق بسياسة الائتمان والاستثمار.

أما لجنة التدقيق ومطابقة النظم فتعقد اجتماعات دورية لمراجعة تقارير وتوصيات المدققين الداخليين المستقلين والمدققين الخارجيين، فضلاً عن عملها في الإشراف على التقيّد والانضباط بمتطلبات القوانين والنظم.

الموارد البشرية

نحن نعتقد بأن إدارة دار التمويل قد نجحت في تحقيق التكامل بين مواردها البشرية وعملياتها التجارية لتتماشى مع استراتيجية مجلس الإدارة الهادفة إلى تحقيق النجاح للأهداف الموضوعة. ومن النتائج الإيجابية المباشرة لسياسة التكامل هذه، هو أن المجموعة استطاعت تطوير قاعدة من الموظفين الأوفياء. كما صممنا بدقة نظامًا يوفر للموظفين مكافآت وحوافز تشجيعية بهدف جلب وتحفيز الكفاءات والحفاظ عليها للمحافظة على المركز القيادي للمجموعة ومكافأة العاملين على جهودهم مما يسهم في تحقيق أهداف العمل وزيادة القيمة لمساهمينا. وبالنظر إلى المستقبل، يبقى هدفنا في تطوير وتدريب والمحافظة على الموارد البشرية من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن سلّم أولوياتنا.

حقوق المساهمين (مليون درهم)

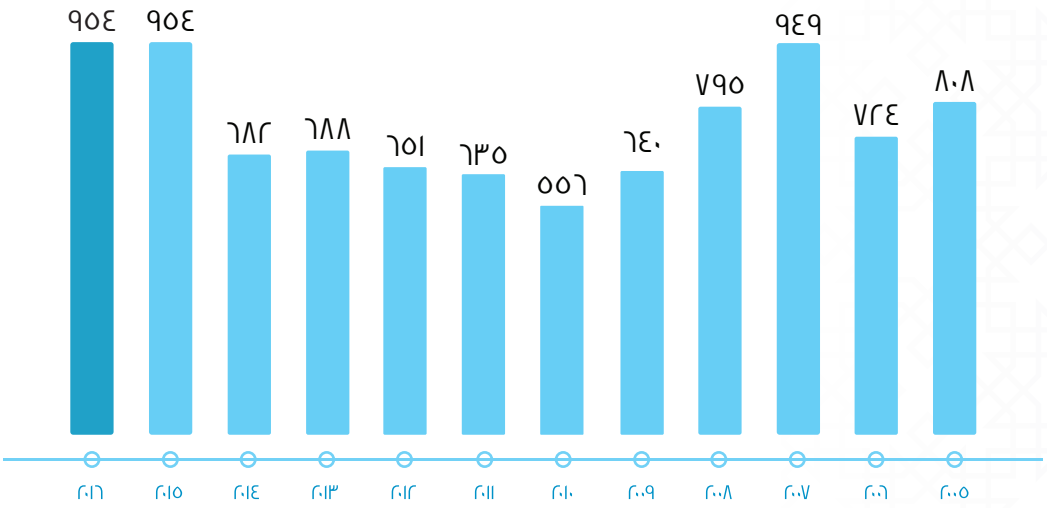

إجمالي الدخل التشغيلي (مليون درهم)

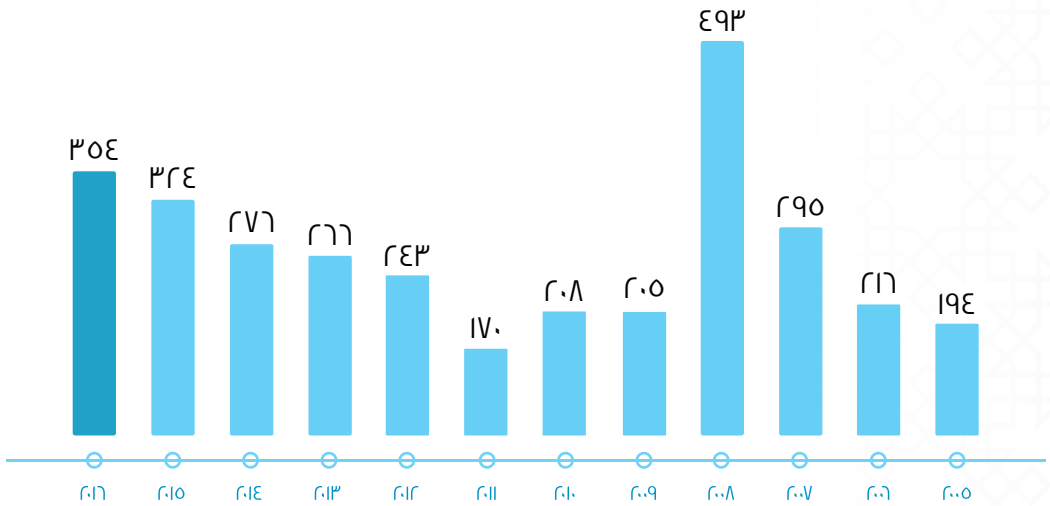

إجمالي دخل العمليات التشغيلية يعادل ٢٧٤ مليون درهمًا لمدة ١٧ شهرًا إلي ١٩٤ مليون درهمًا لأغراض المقارنة.

صافي الأرباح (مليون درهم)

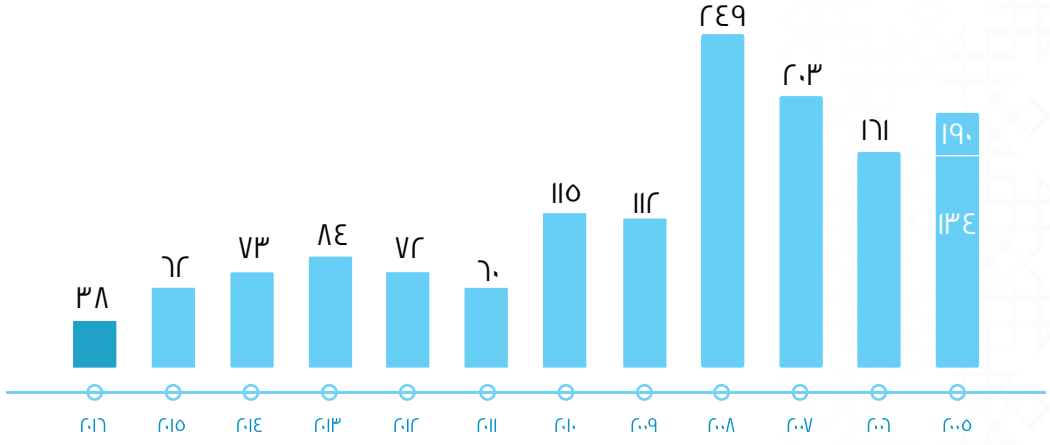

صافي أرباح تعادل ١٩٠ مليون درهم لمدة ١٧ شهرًا إلى ١٣٤ مليون درهم، حُسبت سنويًا لأغراض المقارنة.

الإيرادات من غير الفوائد / إجمالي الدخل التشغيلي (٪)

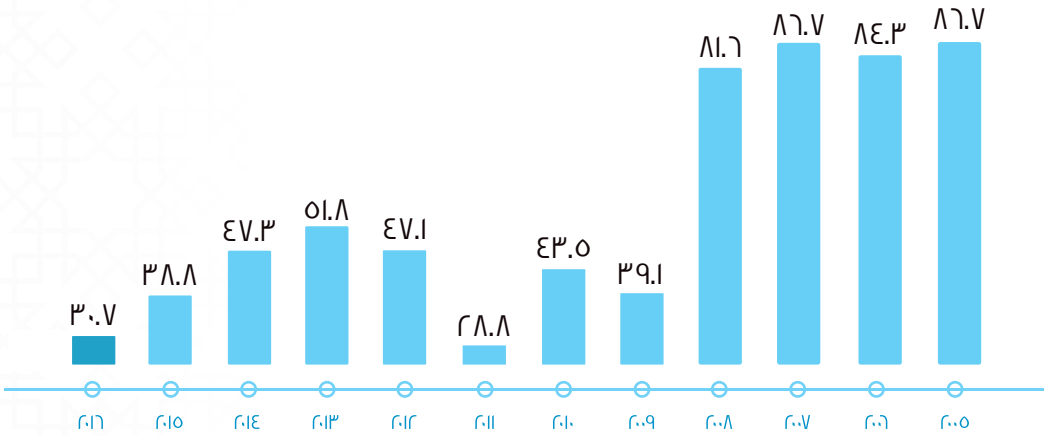

القروض والسلفيات (مليون درهم)

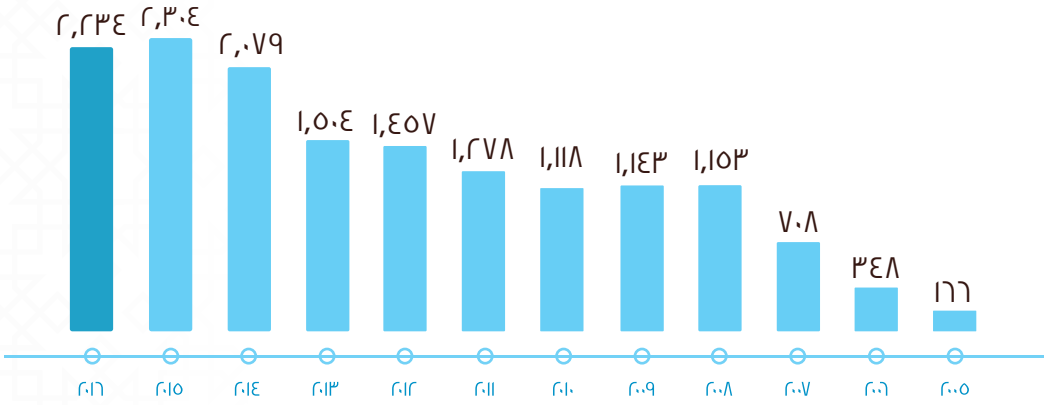

ودائع العملاء (مليون درهم)

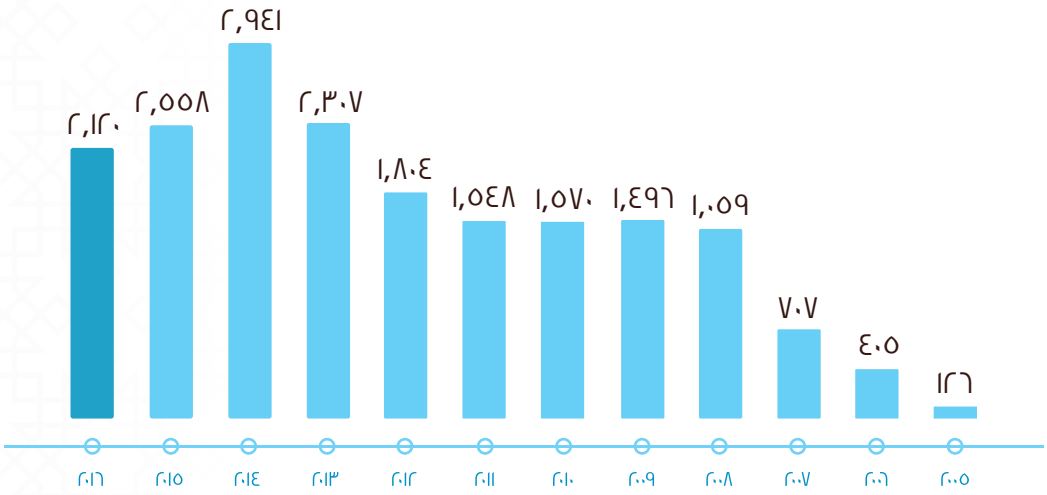

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي دار التمويل ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البينات المالية الموحدة

رأينا

برأينا تعتبر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لدار التمويل ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (معا، «المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للإطار المستخدم في إعداد التقارير المالية والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛
- وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموّحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، ويتم إيضاح مسؤوليتنا وفقًا لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية

- تقييم الاستثمارات غير المدرجة
- انخفاض قيمة القروض والسلفيات للعملاء

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وقد أخذنا في اعتبارنا على وجه الخصوص الأحكام الذاتية التي وضعها مجلس الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضًا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفيّة تعامل مدقق الحسابات مع أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا تقدر رأيًا منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية

تقييم الاستثمارات غير المدرجة (انظر الإيضاح رقم ٥)

تشمل الاستثمارات غير المدرجة محفظة استثمارات حقوق الملكية. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة مع إجراء التغيير المقابل في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية من خلال تطبيق أساليب التقييم التي غالبًا ما تنطوي على ممارسة الحكم من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات وبالتالي فإننا نعتبر تقييم الاستثمارات غير المدرجة أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تحدث التقديرات غير المؤكدة بالنسبة لتلك الأدوات التي لا يتم تداولها في سوق مالي نشط وفي حالة استخدام أساليب النماذج الداخلية:

- لمدخلات التقييم القابلة للملاحظة الجوهرية (أي: استثمارات المستوى ٢) و
- لمدخلات التقييم غير القابلة للملاحظة الجوهرية (أي: استثمارات المستوى ٣)

تعتبر التقديرات غير المؤكدة عالية بوجه خاص بالنسبة لأدوات المستوى ٣

في السياسات المحاسبية للمجموعة، وضعت الإدارة وصفًا للمصادر الرئيسية للتقدير التي تم استخدامها لتحديد تقييم الأدوات المالية بالمستوى ٢ والمستوى ٣ وعلى وجه الخصوص عند وضع القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم نتيجة التعقيد في الأدوات أو نتيجة عدم توفر البيانات القائمة على السوق.

انظر الإيضاح ٢-٥ بالسياسات المحاسبية الهامة المرفقة بالبيانات المالية والذي يفسر المنهجية المستخدمة في تقييم الاستثمارات من قبل المجموعة والإيضاح ٣٧ والذي يفسر الأحكام والتقديرات الهامة.

كيفيّة تعامل مدقق الحسابات مع أمور التدقيق الرئيسية

أجرينا تقييمنا للمنهجية المتبعة ومدى ملاءمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة في تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالمقارنة مع الممارسات المتبعة في مجال العمل وإرشادات التقييم.

اختبرنا تقييم عينة من الاستثمارات المتاحة للبيع بالمستوى ٣. وكجزء من إجراءات التدقيق هذه، قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية والافتراضات المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان من خلال معايرتها بالبيانات الخارجية وأجرينا فحصًا على الفروق الجوهرية.

من أجل تقييم وتيرة الأسعارالمتوفرة للاستثمارات المتاحة للبيع بالمستوى ٢، قمنا باختبار عينة من تقييمات الاستثمارات:

- لتحديد عدد المؤسسات التي ساهمت في مدخلات التسعير ومدى اتساع النطاقات الخاصة بالأسعار القابلة للملاحظة، و
- أجرينا فحوصاتنا المستقلة للأسعار باستخدام التسعير الخارجي للمراكز السائلة والمراكز غير السائلة، حيثما كان ذلك متاحًا.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفيّة تعامل مدقق الحسابات مع أمور التدقيق الرئيسية

انخفاض قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية (انظر الإيضاح ٦)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية ما قيمته ٢,٤٩١ مليار درهم. ويشتمل ذلك على الانخفاض في القيمة مقابل ذلك بمخصص انخفاض القيمة بمبلغ ٢٤٧ مليون درهم. ويشتمل ذلك على الانخفاض في القيمة مقابل قروض محددة وانخفاض القيمة الجماعي المسجل على أساس المحفظة من خلال أساليب النماذج.

واعتبرنا هذا أحد أمور التدقيق الرئيسية نظرًا لأن المجموعة تضع الأحكام الذاتية والافتراضات الخاصة بتحديد انخفاض القيمة وتوقيت الاعتراف بمخصص الانخفاض في القيمة.

وعلى وجه الخصوص، يشمل تقرير الانخفاض في القيمة مقابل القروض والسلفيات:

- تحديد أحداث وطرق وأحكام انخفاض القيمة والمستخدمة لحساب الانخفاض في القيمة مقابل قروض وسلفيات الشركات؛
- استخدام الافتراضات الأساسية لحساب انخفاض القيمة الجماعي لمحفظة القروض والسلفيات واستخدام النماذج لوضع هذه الحسابات؛

انظر الإيضاح ٢-٥ (ب-٢ وب-٣) بالسياسات المحاسبية الهامة المرفقة بالبيانات المالية، والذي يتضمن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية المرتبطة بانخفاض القيمة مقابل القروض والسلفيات والإيضاح ٦ والذي يتضمن الإفصاح عن انخفاض القيمة مقابل القروض والسلفيات.

قمنا باختبار عينة منضوابط الرقابة التي مارستها الإدارة فيما يتعلق بمخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. وقد شمل ذلك الأمور التالية:

- تحديد أحداث الانخفاض في القيمة؛
- الضوابط اليدوية على القروض والسلفيات المنخفضة القيمة والمحددة زمنيًا؛
- نقل البيانات بين الأنظمة المصدرية الرئيسية ونماذج انخفاض القيمة التي تستخدمها المجموعة؛
- عملية المراجعة والاعتماد التي تطبقها الإدارة لمخرجات نماج انخفاض القيمة لدى المجموعة.

وبالإضافة إلى ما سبق، قمنا بتنفيذ الإجراءات الأساسية التالية:

قمنا بشكل نقدي بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان حدث الانخفاض في القيمة قد وقع، وبالتالي إذا كانت هناك حاجة لحساب مخصص الانخفاض في القيمة. ولهذا الغرض، اختبرنا عينة من القروض العاملة التي لها خصائص قد تشير إلى وقوع حدث الانخفاض في القيمة وذلك لإثبات ما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد جميع أحداث الانخفاض في القيمة. كما قمنا بشكل عشوائي باختيار عينة من القروض العاملة وذلك أيضًا لإثبات ما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد أحداث الانخفاض في القيمة.

وفي حالة احتساب انخفاض القيمة بشكل فردي، قمنا بتقييم أحدث المستجدات المتعلقة بالجهات المقترضة وأساس قياس مخصصات انخفاض القيمة والنظر فيما إذا كانت الأحكام الرئيسية مناسبة وفقًا لظروف الجهات المقترضة. كما قمنا بإعادة تنفيذ حسابات انخفاض القيمة الخاصة بالإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا باختيار المدخلات الرئيسية لحساب الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم وتقييم الضمانات المحتفظ بها.

بالنسبة لنماذج الانخفاض في القيمة الجماعي والمستخدمة من قبل المجموعة، قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة معلومات القروض الرئيسية المستخدمة في نماذج الانخفاض في القيمة من خلال مطابقة التفاصيل بالأنظمة المصدرية للمجموعة. بالنسبة للاقتراضات الرئيسية في النموذج، طالبنا الإدارة بتقديم دليلي موضوعي على ملاءمة هذه الافتراضات.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي دار التمويل ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البينات المالية الموحدة (تابع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها)، التي حصلنا عليها قبل تاريخ مدقق الحسابات الماثل، والتقرير السنوي الكامل للمجموعة الذي من المتوقع إتاحته لنا قبل ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولن تبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفًا، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصّلنا – بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات – إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. ليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

إذا توصلنا، عند قراءة التقرير السنوي الكامل للمجموعة، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقًا للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى إدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدفق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانًا على أن عملية التدقيق المنفذة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية ستكشف دائمًا عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادًا أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدفق البيانات المالية الموحدة (تابع)

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق، كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطرالأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أم الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسًا لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجةعن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الوحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضًا للقائمين على الحكومة بيانًا بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا – في حالات نادرة للغاية – أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا ككنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، ووفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيدكم بما يلي:

١. أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢. إن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقًا للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛

٣. أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة؛

٤. أن المعلومات المالية الموحدة التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

٥. أن الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة يبين استثمارات المجموعة خلال السنة؛

٦. أن الإيضاح رقم ٣٢ من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة من الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات؛

٧. أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أيًا من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو أحكام نظامها الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٨. أن المجموعة لم تقدم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر، ٢٠١٦، كما هو مبين في الإيضاح رقم ا من البيانات المالية الموحدة.

لصالح وبالنيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

جاك فاخوري

سجل مدققي لبحسابات المشتغلين رقم ٣٧٩

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،

١٣ فبراير ٢٠١٧

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاحات	٢٠١٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
		ألف درهم	ألف درهم
الموجودات			
أرصدة نقدية	٤	**٧,٣٨٨**	٧,٤٠٢
مبالغ مستحقة من البنوك	٤	**٧٧٧,٣٩٥**	١,٢٧٨,٠٤٣
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	**٢٠٤,٧٦٦**	٢٥٥,٧٤٤
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥	**٧١٢,٤٢٥**	٦٨٢,٤٩١
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٥	**١٢٨,٥٦٩**	١٦٧,١٩٣
قروض وسلفيات	٦	**٢,٠٥٣,٥٢٩**	٢,١٠٢,٥٣٤
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٧	**١٨٠,٠١٦**	٢٠١,١٨٩
استثمار في شركة زميلة	٨	**٥٠,٤٧٧**	٥١,٦٨٧
وديعة نظامية	٩	**٦,٠٠٠**	٦,٠٠٠
فوائد مدينة وموجودات أخرى	١٥	**١٤٤,١٣٧**	١٣٩,٣٨٢
ممتلكات وتجهيزات ومعدات	١٢	**١٤,٦٧٦**	١٥,٦٣٨
موجودات غير ملموسة	١٣	**٧,٧٥٠**	٨,٥٣٣
		٤,٢٨٧,١٢٨	٤,٩١٥,٨٣٦
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	٣٤	**١٢٥,٢١٥**	١٢٦,٠١٥
مجموع الموجودات		**٤,٤١٢,٣٤٣**	٥,٠٤١,٨٥١
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	**٣١٠,٠٥٠**	٣١٠,٠٥٠
أسهم خزينة	٢٤	**(١٢,٥٨٧)**	(٩,٧٥٠)
خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم	٢١	**(١,٧٥٠)**	(١,٧٥٠)
احتياطي قانوني	٢٢	**١٤٢,٧٥٢**	١٣٨,٧٢٢
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**١٧,٤٩٣**	(٥٧,٨٥٨)
أرباح محتجزة		**١٣٣,٢٢٧**	١٩٦,٢٣٤
صكوك الشق الأول	١٠	**٢٨٨,٧٠٠**	٢٩٧,٨٥٠
مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة		**٢,٠٧٦**	٥,٣٧١
		٨٧٩,٩٦١	٨٧٨,٨٦٩
الحصص غير المسيطرة	٣	**٧٣,٧٩١**	٧٥,٣١٦
مجموع حقوق الملكية		**٩٥٣,٧٥٢**	٩٥٤,١٨٥
المطلوبات			
ودائع العملاء وحسابات هامشية	١٦	**٢,٨٤١,٩٨٢**	٣,٢٤٥,٦٧٥
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسّسات مالية أخرى	٤	**٤٧,١٧٥**	٧٣,٣٠٧
قروض قصيرة الأجل	١٧	**١٩٢,٥٠٠**	٣٤٠,٠٠٠
قرض متوسط الأجل	١٧	**٨٧,٥٠٠**	١٣٧,٥٠٠
فوائد دائنة ومطلوبات أخرى	١٨	**٢٤٧,٤٧٦**	٢٥٠,٥١٧
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		**١٢,٠٥٦**	١٠,٧٦٥
		٣,٤٢٨,٦٨٩	٤,٠٥٧,٧٦٤
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٣٤	**٢٩,٩٠٢**	٢٩,٩٠٢
مجموع المطلوبات		**٣,٤٥٨,٥٩١**	٤,٠٨٧,٦٦٦
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**٤,٤١٢,٣٤٣**	٥,٠٤١,٨٥١
التزامات ومطلوبات طارئة	٢٥	**١,٩٦٩,٨٨١**	١,٨٠٤,٩٨٥

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة والتصريح بإصدارها من قِبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٧، ووقعها نيابة عنهم:

.....

محمد عبدالله جمعة القبيسي

رئيس مجلس الإدارة

.....

السيد/ حميد تايلور

المدير العام

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣١ إلى ٨٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح والخسائر الموحد

	إيضاحات	٢٠١٦ ألف درهم	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم
إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٦	٢٨٢,١٦٤	٢٣٢,٨٩٠
مصاريف الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين	٢٦	(٦٢,٣٩٧)	(٦٠,٠٠٥)
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٢١٩,٧٦٧	١٧٢,٨٨٥
صافي الإيرادات من الأدوات الدائمة	٥	٢٥,٦٠٥	٢٥,٥٥٧
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وصافي الإيرادات من الأدوات الدائمة		٢٤٥,٣٧٢	١٩٨,٤٤٢
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٧	٤٨,٠٢٠	٤٤,٥٨٨
صافي خسائر العقود	٢٨	-	(١,٦٧٤)
صافي إيرادات التأمين	٢٩	٧,٦٦٣	٧٣٦
الأرباح الموزعة على حملة الصكوك		-	(٥,١٢٩)
صافي الإيرادات من الاستثمارات	٣٠	٤٠,٢٠٧	١٧,٨٦٣
صافي الإيرادات من الاستثمارات العقارية	١٤	-	٥٦,٣٧٧
حصة من (خسائر)/ ربح شركة زميلة	٨	(١,٢١٠)	٧,١٨٠
إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي		١٤,٠٦١	٥,٧٠٣
مجموع الإيرادات التشغيلية		٣٥٤,١١٣	٣٢٤,٠٨٦
		(١٢٢,٣٩٥)	(١١٣,٨٨٦)
رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين	١٢	(٧,٣٠٩)	(٦,٤٥٠)
استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات	١٣	(٧٨٣)	(٧٨٤)
إطفاء موجودات غير ملموسة		(٧٠,٦٤٢)	(٦٥,٥٤٨)
مصاريف عمومية وإدارية			
الربح قبل صافي مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		١٥٢,٩٨٤	١٣٧,٤١٨
صافي مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	٦	(٩٥,١٩٥)	(٨٠,١٤٧)
صافي مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٧	(٢٦,٥٧٥)	(٥,٧٦٣)
		٣١,٢١٤	٥١,٥٠٨
الدخل من الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	٣٤	٦,٨٨٥	١٠,١٨٩
ربح السنة		٣٨,٠٩٩	٦١,٦٩٧
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٤٠,٢٩٦	٦٨,٥٧١
الحصص غير المسيطرة	٣	(٢,١٩٧)	(٦,٨٧٤)
		٣٨,٠٩٩	٦١,٦٩٧
العائد الأساسي والمخفّض على السهم المنسوب إلى الأسهم العادية (بالدرهم)	٣١	٠.٠٥	٠.١٨

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣١ إلى ٨٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
ربح السنة		**٣٨,٠٩٩**	٦١,٦٩٧
الدخل الشامل الآخر			
بنود لن يعاد تصنيفها في بيان الدخل الموحد:			
صافي الربح/ (الخسارة) من الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من		**٣٢,٦٤**	(١٢,٠٧٩)
خلال الدخل الشامل الآخر		**(٥,٣٧١)**	(٦,٢٤٩)
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		**٢٦,٨٩٣**	(١٨,٣٢٨)
الربح/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**٦٤,٩٩٢**	٤٣,٣٦٩
مجموع الدخل الشامل للسنة			
العائد إلى:		**٦٦,٥٠٢**	٥٢,٤٩٩
مساهمي الشركة الأم	٣	**(١,٥١٠)**	(٩,١٣٠)
الحصص غير المسيطرة		**٦٤,٩٩٢**	٤٣,٣٦٩

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣١ إلى ٨٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	رأس المال ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	أسهم الموظفين المبنية على خطة مدفوعات ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي إعادة التقييم ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	العائد إلى مساهمي الشركة الأم ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٥												
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٣٠٢,٥٠٠	(٩,٢٦٣)	(١,٧٥٠)	١٣١,٨٦٥	٢٢,٤٠٩	(٥٢,٢٣٥)	١٤٤,٣١٧	٦,٢٤٩	-	٥٤٤,٠٩٢	١٣٨,٢٨٦	٦٨٢,٣٧٨
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٦٨,٥٧١	-	-	٦٨,٥٧١	(٦,٨٧٤)	٦١,٦٩٧
النقص في القيمة العادلة لاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(٩,٨٢٣)	-	-	-	(٩,٨٢٣)	(٢,٢٧٩)	(١٢,١٠٢)
خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	٤,٢٠٠	(٤,٢٠٠)	-	-	-	٢٣	٢٣
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	-	-	-	(٦,٢٤٩)	-	(٦,٢٤٩)	-	(٦,٢٤٩)
إعادة تقييم أعمال رأسمالية قيد الإنجاز عند التحويل للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	(٢٢,٤٠٩)	-	٢٢,٤٠٩	-	-	-	-	-
مجموع الأرباح (الخسائر) الشاملة للسنة	-	-	-	-	(٢٢,٤٠٩)	(٥,٦٢٣)	٨٦,٧٨٠	(٦,٢٤٩)	-	٥٢,٤٩٩	(٩,١٣٠)	٤٣,٣٦٩
المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاكا:												
مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة	-	-	(١,٧٥٠)	-	-	-	(٥,٣٧١)	٥,٣٧١	-	-	-	-
توزيعات أرباح الأسهم (إيضاح ٢٣)	٧,٥٥٠	-	-	-	-	-	(٧,٥٥٠)	-	-	-	-	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	٦,٨٥٧	-	-	(٦,٨٥٧)	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	(٤٨٧)	-	-	-	-	-	-	-	(٤٨٧)	-	(٤٨٧)
استحواذ على حصة غير مسيطرة (إيضاح ١١) النقص في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	(٦,٩٦٠)	-	-	(٦,٩٦٠)	(٥٣,٨٤٠)	(٦٠,٨٠٠)
إصدار صكوك الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٩٧,٨٥٠	٢٩٧,٨٥٠	-	٢٩٧,٨٥٠
قسائم مدفوعة على صكوك الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(٨,١٢٥)	-	-	(٨,١٢٥)	-	(٨,١٢٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١٠,٠٥٠	(٩,٧٥٠)	(١,٧٥٠)	١٣٨,٧٢٢	-	(٥٧,٨٥٨)	١٩٦,٢٣٤	٥,٣٧١	٢٩٧,٨٥٠	٨٧٨,٨٦٩	٧٥,٣١٦	٩٥٤,١٨٥

	رأس المال ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	أسهم الموظفين المبنية على خطة مدفوعات ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	العائد إلى مساهمي الأم الشركة ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع
٢٠١٦											
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٣١٠,٠٥٠	(٩,٧٥٠)	(١,٧٥٠)	١٣٨,٧٢٢	(٥٧,٨٥٨)	١٩٦,٢٣٤	٥,٣٧١	٢٩٧,٨٥٠	٨٧٨,٨٦٩	٧٥,٣١٦	٩٥٤,١٨٥
ربح السنة	-	-	-	-	-	٤٠,٢٩٦	-	-	٤٠,٢٩٦	(٢,١٩٧)	٣٨,٠٩٩
الزيادة في القيمة العادلة لاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	٣١,٥٧٧	-	-	-	٣١,٥٧٧	١٩٦	٣١,٧٧٣
خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	٤٣,٧٧٤	(٤٣,٧٧٤)	-	-	-	٤٩١	٤٩١
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	-	-	(٥,٣٧١)	-	(٥,٣٧١)	-	(٥,٣٧١)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	٧٥,٣٥١	(٣,٤٧٨)	(٥,٣٧١)	-	٦٦٥.٢	(١,٥١٠)	٦٤,٩٩٢
المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاكا:											
مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	-	(٢,٠٧٦)	٢,٠٧٦	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	(٣٠,٩٤٥)	-	-	(٣٠,٩٤٥)	-	(٣٠,٩٤٥)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	٤,٠٣٠	-	(٤,٠٣٠)	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	(٢,٨٣٧)	-	-	-	-	-	-	(٢,٨٣٧)	-	(٢,٨٣٧)
النقص في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥)	(١٥)
الحركة في صكوك الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	(٩,١٥٠)	(٩,١٥٠)	-	(٩,١٥٠)
قسائم مدفوعة على صكوك الشق الأول	-	-	-	-	-	(٢٢,٤٧٨)	-	-	(٢٢,٤٧٨)	-	(٢٢,٤٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١٠,٠٥٠	(١٢,٥٨٧)	(١,٧٥٠)	١٤٢,٧٥٢	١٧,٤٩٣	١٣٣,٢٢٧	٢,٠٧٦	٢٨٨,٧٠٠	٨٧٩,٩٦١	٧٣,٧٩١	٩٥٣,٧٥٢

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣١ إلى ٨٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**٣٨,٠٩٩**	٦١,٦٩٧
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات	١٢	**٧,٣٠٩**	٦,٤٥٠
إطفاء موجودات غير ملموسة	١٣	**٧٨٣**	٧٨٤
خسارة (ربح) من التقييم العادل لموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**٨٠٠**	(٢,٦٠٠)
ربح من استبعاد استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٣٠	**(٧١٣)**	(١,٨٤٦)
حصة من نتائج شركة زميلة		**١,٢١٠**	(٧,١٨٠)
ربح من استبعاد استثمارات عقارية		**-**	(٢٩,٥٢٧)
إيرادات من توزيعات أرباح الاستثمارات		**(١٧,٩٦٧)**	(٢٠,٥٠٥)
ربح من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٠	**(٥,٤٤١)**	(٣,٤١١)
(ربح) خسارة غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٠	**(١٦,٠٨٦)**	٧,٨٩٩
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	٦	**٩٥,١٩٥**	٨٠,١٤٧
مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٧	**٢٦,٥٧٥**	٥,٧٦٣
صافي الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		**١,٢٩١**	١,٩٣٩
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**١٣١,٠٥٥**	٩٩,٦١٠
التغيرات في رأس المال العامل			
نقص في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		**(٥,٤٠٢)**	(٦٨,١٤١)
نقص في القروض والسلفيات		**(٤٦,١٩٠)**	(٢٤٢,٨٠٣)
نقص في الفوائد المدينة والموجودات الأخرى		**(٤,٧٥٥)**	٥٤,٨٩٩
نقص في قروض لأجل		**-**	١٣٧,٥٠٠
نقص في ودائع العملاء والحسابات الهامشية		**(٤٠٣,٦٩٣)**	(١٨٩,٣٣٢)
نقص في الفوائد الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(٣,٠٤١)**	(٥٨,٥٢١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(٣٣٢,٠٢٦)**	(٢٦٦,٧٨٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٧١,٦٢٠)**	(٨١,٩٣٨)
متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٧٣,٩٥٠**	١٦,٨٦٥
شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(١٢٠,٧٤١)**	(٩٠,٢٣٥)
متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**١٩٣,٢٤٦**	٧٨,٣٨٠
شراء استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة		**(٤٤,٠٩٧)**	(١٠,٥٢٣)
متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة		**٨٣,٤٣٤**	٧٦,٧٦٨
متحصلات من بيع استثمار عقاري		**-**	٣٢٩,٥٠٠
إضافات إلى ممتلكات وتجهيزات ومعدات		**(٦,٤٤١)**	(١٠,٣٣٠)
استبعاد ممتلكات وتجهيزات ومعدات		**٩٤**	١,٦٦٣
استحواذ على شركة تابعة، صافي من النقد المستحوذ عليه		**-**	(٦,٩٦٠)
توزيعات أرباح مقبوضة		**١٧,٩٦٧**	٢٠,٥٠٥
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**١٢٥,٧٩٢**	٣٢٣,٦٩٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(نقص) زيادة في القروض قصيرة الأجل		**(١٤٧,٥٠٠)**	١٥٠,٠٠٠
زيادة في القروض لأجل		**(٥٠,٠٠٠)**	-
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		**(٥,٣٧١)**	(٦,٢٤٩)
صكوك غير قابلة للتحويل		**-**	(١٢٦,٣٠٠)
الحركة في صكوك الشق الأول		**(٩,١٥٠)**	٢٩٧,٨٥٠
قسائم مدفوعة على صكوك الشق الأول		**(٢٢,٤٧٨)**	(٨,١٢٥)
شراء أسهم خزينة		**(٢,٨٣٧)**	(٤٨٧)
التغيّر في الحصص غير المسيطرة		**(١٥)**	(٥٣,٨٤٠)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		**(٣٠,٩٤٥)**	-
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التمويلية		**(٢٦٨,٢٩٦)**	٢٥٢,٨٤٩
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٤٧٤,٥٣٠)**	٣٠٩,٧٥٦
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**١,٢١٢,١٣٨**	٩٠٢,٣٨٢
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤	**٧٣٧,٦٠٨**	١,٢١٢,١٣٨

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣١ إلى ٨٦ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١. الأنشطة

دار التمويل ش.م.ع. («الشركة») هي شركة مساهمة عامة مسجلة في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية والقرارات النافذة لمجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بشركات التمويل.

دخل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ («قانون الشركات التجارية») حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يوليو لعام ٢٠١٥ وتخضع المجموعة لأحكامه. تقوم المجموعة حالياً بتقييم ودراسة أحكام القانون المذكور، ويتعين على المجموعة الامتثال الكامل لأحكام هذا القانون خلال فترة أربعة وعشرين شهراً من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ، وذلك وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة بالقانون.

تأسّست الشركة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٤ وبدأت عملياتها بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٤. تمارس الشركة نشاطها من خلال مكتبها الرئيسي في إمارة أبوظبي وفروعها المنتشرة في كل من أبوظبي ودبي والشارقة. تتألف الأنشطة الرئيسية للشركة من الاستثمارات وتمويل الأفراد والشركات وغيرها من الخدمات ذات العلاقة.

إن عنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٧٨٧٨، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٧.

لم تسدد المجموعة أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢. أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على الشركات التي تقوم بإعداد تقاريرها المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام المعمول بها بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. تمتثل البيانات المالية الموحدة للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن البيانات المالية الموحدة للمجموعة معدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) الذي يعد العملة الوظيفية للمجموعة، وجميع المبالغ مقربة إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم)، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

مبدأ التكلفة التاريخية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء ما يلي:

- بعض الموجودات المالية – المقاسة بالقيمة العادلة.
- الموجودات المحتفظ بها بغرض البيع – المقاسة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة بعد خصم تكلفة الاستبعاد أيهما أقل.

٢-١-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦

المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة	تاريخ السريان
التحسينات السنوية لعام ٢٠١٢ تعمل هذه التحسينات السنوية على تعديل المعايير لفترة التقارير المالية من ٢٠١٠ – ٢٠١٢، وتشمل تغييرات على ما يلي: • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨، «القطاعات التشغيلية» تم تعديله لينص على الإفصاح عن الأحكام التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق معايير التجميع على القطاعات التشغيلية، كما أنه يتطلب إجراء تسوية بين موجودات القطاعات وموجودات المنشأة عندما يتم إدراج موجودات القطاعات في التقارير المالية. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ «المنشآت والممتلكات والمعدات» والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ «الموجودات غير الملموسة» تم تعديلهما لتوضيح كيفية التعامل مع إجمالي القيمة الدفترية والاستهلاك المتراكم عندما تستخدم منشأة ما طريقة إعادة التقييم. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، «إفصاحات الأطراف ذات العلاقة» تم تعديله كي يتم إدراج أي منشأة تقدم خدمات خاصة بكبار موظفي الإدارة إلى المنشأة التي تعد التقارير أو إلى الشركة الأم لها («شركة الإدارة») ضمن الأطراف ذات العلاقة. ويلزم الإفصاح عن المبالغ المحمّلة على الشركة التي تعد التقارير.	١ يوليو ٢٠١٥ بالرغم من اعتماد التطبيق على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ فبراير ٢٠١٦.
التحسينات السنوية لعام ٢٠١٣ • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ «قياس القيمة العادلة» بشأن توضيح إعفاء المحفظة من المعيار رقم ١٣ – يوضح التعديل أن استثناء المحفظة من المعيار رقم ١٣ يسمح للمنشأة بقياس القيمة العادلة لمجموعة من الموجودات والمطلوبات المالية على أساس الصافي وينطبق ذلك على جميع العقود (بما في ذلك العقود غير المالية) التي تندرج ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ أو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	١ يوليو ٢٠١٥ بالرغم من اعتماد التطبيق على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ فبراير ٢٠١٦.
المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين يوضح التعديل طريقة المحاسبة من قبل المنشآت التي لديها خطط تتطلب ربط المساهمات بالخدمة فقط خلال كل فترة. أما المنشآت التي لديها خطط تختلف فيها المساهمات عن الخدمة فستكون ملزمة بتسجيل المنافع الناتجة عن تلك المساهمات على مدى فترات عمل الموظفين.	١ يوليو ٢٠١٥ بالرغم من اعتماد التطبيق على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ فبراير ٢٠١٦.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-١ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-١-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ (تابع)

المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة	تاريخ السريان
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، «الممتلكات والمنشآت والمعدات»، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨، «الموجودات غير الملموسة»، بخصوص الاستهلاك والإطفاء. يوضح هذا التعديل أنه من المفترض بوجه عام أن الإيرادات تعتبر أساس غير ملائم لقياس استهلاك المنافع الاقتصادية المتضمنة في الأصل غير الملموس. ولا يتم دحض هذا الافتراض إلا في بعض الحالات المعينة. • التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، «عرض البيانات المالية» بشأن مبادرة الإفصاح. توضح التعديلات أنه قد يكون من الضروري فصل بعض البنود المباشرة المحددة في الفقرة ٥٤ (بيان المركز المالي) والفقرة رقم ٨٢ (الربح أو الخسارة) في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حيث يلزم فصل هذه البنود عندما يكون الهدف من ذلك فهم المركز أو الأداء المالي للمنشأة.	١ يناير ٢٠١٦
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، «الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة» بخصوص بيع الموجودات أو مشاركتها بين مستثمر ما وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك تتناول هذه التعديلات التناقض بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ عند بيع أو مشاركة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. يتم إثبات مجمل الربح أو الخسارة عندما تنطوي المعاملة على نشاط تجاري، بينما يتم إثبات جزء من الربح أو الخسارة عندما تنطوي المعاملة على موجودات لا تشكل نشاطاً تجارياً، حتى ولو كانت تلك الموجودات في شركة تابعة.	١ يناير ٢٠١٦
التحسينات السنوية لعام ٢٠١٥ تعمل هذه التحسينات السنوية على تعديل المعايير لفترة التقارير المالية من ٢٠١٢ – ٢٠١٥، وتشمل تغييرات على ما يلي: • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، «الأدوات المالية: الإفصاحات» – يتطلب التعديل المتعلق بعقود الخدمات أنه عندما تقوم المنشأة بتحويل أصل مالي إلى طرف ثالث بموجب شروط تسمح للمتنازل بإيقاف تسجيل الأصل، فعندئذٍ يجب الإفصاح عن جميع أنواع المشاركة المستمرة التي قد تظل المنشأة محتفظة بها في الموجودات المحولة. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، «منافع الموظفين» – يوضح التعديل أنه عند تحديد معدل الخصم لالتزامات منافع ما بعد الخدمة يتم التركيز على العملة المقومة بها تلك الالتزامات وليس البلد التي تنشأ فيها. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤، «التقارير المالية المرحلية»، بخصوص المعلومات المفصح عنها في أي موقع آخر في التقرير المالي المرحلي. يوضح التعديل الغرض من الإشارة في المعيار إلى عبارة «المعلومات المفصح عنها في أي موقع آخر في التقرير المالي المرحلي»، فضلاً عن تعديل آخر ينص على الإشارة داخل البيانات المالية المرحلية عن موقع تلك المعلومات. ويطبق هذا التعديل بأثر رجعي.	١ يناير ٢٠١٦

ليس لهذه الأحكام أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٦ وكان لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-١ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

٢-١-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، لم تطبق المجموعة في وقت مبكر أي معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ذات الصلة التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، "الإيرادات من العقود مع العملاء" يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل البضائع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.	١ يناير ٢٠١٨ يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، "الأدوات المالية" تحل النسخة الكاملة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يحتفظ المعيار رقم ٩ بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفّف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الذي تستخدمه الإدارة فعلياً في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المتزامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.	١ يناير ٢٠١٨ يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار. وإذا اختارت أي منشأة تطبيقه مبكراً فيجب عليها أن تطبق جميع أحكامه في نفس الوقت مع مراعاة الإعفاء التالي: المنشآت التي تطبق المعيار مبكراً قبل تاريخ ١ فبراير ٢٠١٦ يحق لها مواصلة الأخذ بخيار تطبيق المعيار على مراحل.

طبقت المجموعة في وقت مبكر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية، وسوف تنظر أيضاً في تأثير المراحل المتبقية من المعيار قبل تاريخ تطبيقه الفعلي في ١ يناير ٢٠١٨.

قد ينتج عن تطبيق النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تأثير هام على المبالغ المدرجة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فيما يتعلق بموجوداتها ومطلوباتها المالية. ومع ذلك، فليس مقبولاً من الناحية العملية أن تضع المجموعة تقديراً معقولاً عن آثار التطبيق قبل أن تجري مراجعة تفصيلية.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-١ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

تضطلع المجموعة في الوقت الحالي بتقييم تأثير المعايير الجديدة المذكورة أعلاه والتعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها حتى تاريخه على السنة المالية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ ويتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢-٢ التوحيد ومحاسبة حقوق الملكية

(أ) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما يكون للمجموعة حقوق أو عوائد متغيرة نتيجة مشاركتها في المنشأة إضافة إلى قدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال حقها في توجيه أنشطة المنشأة. يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ تحوّل السيطرة إلى المجموعة ويتم إيقاف التوحيد اعتباراً من تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم طريقة الاستحواذ المحاسبية لحساب اندماجات الأعمال من قبل المجموعة (راجع الإيضاح رقم ٣).

يتم حذف المعاملات الداخلية والأرصدة والأرباح غير المحققة من المعاملات المبرمة بين شركات المجموعة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم توفر المعاملة دليلاً على الانخفاض في قيمة الأصل المحوّل. لقد تم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة بما يضمن اتساقها مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

تم بيان الحصص غير المسيطرة في نتائج وحصص الشركات التابعة بشكل منفصل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية والميزانية العمومية على التوالي.

(ب) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي جميع المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً دون السيطرة الكاملة أو السيطرة المشتركة، ويتمثل ذلك عموما حينما تمتلك المجموعة ما بين 20٪ و50٪ من حقوق التصويت. يتم احتساب الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية بعد تسجيلها مبدئياً بالتكلفة.

(ج) طريقة حقوق الملكية

وفقا لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمارات مبدئيا بالتكلفة ويتم تعديلها بعد ذلك للاعتراف بحصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاستحواذ ضمن حساب الربح أو الخسارة، وحصة المجموعة من الحركات في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل الأرباح المستلمة أو المستحقة من الشركات الزميلة كانخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار.

عندما تكون حصة المجموعة من خسائر الاستثمار المحتسب بطريقة حقوق الملكية مساوية لحصتها في الاستثمار أو زائدة عنها، بما في ذلك أي ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن المجموعة لا تسجل أي خسائر أخرى، إلا إذا كانت قد تكبدت التزامات أو أجرت دفعات بالنيابة عن الاستثمار.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصة المجموعة في الشركات الزميلة. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة ما لم توفر المعاملة دليلاً على وجود انخفاض في قيمة الأصل المحوّل. لقد تم تعديل السياسات المحاسبية للشركات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية عند الضرورة بما يضمن اتساقها مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

يتم فحص القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية لتحري الانخفاض في القيمة وفقا للسياسة المحاسبية في الإيضاح (4-2و)

(د) التغيرات في حصص الملكية

تعامل المجموعة المعاملات المبرمة مع حملة الحصص غير المسيطرة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات مع حقوق ملكية مالكي المجموعة. أي تغيير في حصة الملكية يؤدي إلى التعديل بين القيم الدفترية للحصص المسيطرة والحصص غير المسيطرة لتعكس حصصهم النسبية في الشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فرق بين مبالغ التعديل للحصص غير المسيطرة وأي مقابل مدفوع أو مستلم في احتياطي منفصل ضمن حقوق الملكية العائدة لمالكي المجموعة.

عندما تتوقف المجموعة عن توحيد أو حساب حقوق الملكية للاستثمار بسبب فقدان السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الجوهري، فإن أي حقوق محتفظ بها في المنشأة يُعاد قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغير في القيمة الدفترية ضمن الربح أو الخسارة. وتصبح هذه القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض الاحتساب اللاحق للحقوق المحتفظ بها إما كشركة زميلة أو كموجودات مالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب أي مبالغ سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك المنشأة كما لو كانت المجموعة قد قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. وقد يعني هذا أن يُعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

إذا تم تخفيض حصة الملكية في شركة زميلة مع الاحتفاظ بالتأثير الجوهري، فلا يُعاد تصنيف إلا الحصة المتناسبة من المبالغ التي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة عند الاقتضاء.

٣-٢ السياسات المحاسبية الهامة

(أ) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، صافية من الأرصدة المستحقة للبنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القبول.

(ب) مبالغ مستحقة من البنوك

يتم إظهار المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي ناقصاً أي مبالغ محذوفة ومخصص الانخفاض في القيمة.

(ج) الموجودات المالية

اختارت المجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" الصادر في يوليو ٢٠١٥، وذلك لأن السياسات المحاسبية الجديدة توفر معلومات أكثر موثوقية ودقة للمستخدمين من أجل تقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها والشكوك المحيطة بها. ووفقا للأحكام الانتقالية في المعيار رقم ٩، لم يتم تعديل الأرقام المقارنة.

التصنيف

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في فئتي القياس التاليتين:

i. تلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الربح أو الخسارة).

ii. تلك التي تقاس بالتكلفة المطفأة. ويعتمد التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة في إدارة الموجودات المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

بالنسبة للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة، تدرج الأرباح والخسائر إما في الربح أو الخسارة أو في الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات الدين، فسوف يعتمد هذا على النموذج التجاري المحتفظ بالاستثمار من خلاله. وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، فإن ذلك سيتوقف على ما إذا كانت المجموعة قد اختارت نهائيا في وقت التسجيل المبدئي أن تحتسب الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

لا تعيد المجموعة تصنيف استثمارات الدين إلا في حالة واحدة وهي أن يتغير النموذج التجاري المتبع من قبل المجموعة في إدارة تلك الموجودات.

القياس

تقوم المجموعة عند التسجيل المبدئي بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائدا، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى اقتناء الموجودات المالية. يتم تسجيل تكاليف المعاملة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن المصاريف في بيان الدخل.

أدوات الدين

يعتمد القياس اللاحق لأدوات الدين على النموذج التجاري المتبع من قبل المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. هناك ثلاث فئات قياس تصنف فيها المجموعة أدوات الدين وهي:

i. التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية الدفعات الأصلية والأرباح. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الديون التي تقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة ولا تعد جزءا من علاقة التحوط في الربح أو الخسارة عندما يتم استبعاد الأصل أو تنخفض قيمته. وتدرج الأرباح من هذه الموجودات المالية في بيان الدخل الموحد ضمن صافي إيرادات الفوائد.

ii. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط الدفعات الأصلية والأرباح. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الأرباح وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي التي يتم تسجيلها ضمن الربح والخسارة. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

iii. القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الديون التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة، وتُعرض بالصافي في بيان الربح أو الخسارة في بند أرباح / (خسائر) أخرى في الفترة التي تنشأ فيها. تدرج الإيرادات من هذه الموجودات المالية في بيان الدخل الموحد ضمن صافي إيرادات الفوائد.

أدوات حقوق الملكية

تقيس المجموعة في وقت لاحق جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة المجموعة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، فلا يعاد تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقا للربح أو الخسارة. ويستمر تسجيل الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كما هو الحال عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في صافي الإيرادات من الاستثمارات في بيان الدخل. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) لاستثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة.

إلغاء التسجيل

يُلغى تسجيل الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من هذه الموجودات أو عندما يتم تحويل الموجودات وكذلك كافة مخاطر وامتيازات الملكية بشكلٍ كامل (وفي حالة عدم نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية بشكلٍ كامل، تقوم المجموعة بتقييم السيطرة للتأكد من أن مشاركتها المستمرة بناءً على أي حقوق سيطرة محتفظ بها لا تمنع إلغاء التسجيل).

المطلوبات المالية

تشمل المطلوبات المالية المبالغ المستحقة للبنوك، والقروض متوسطة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، وودائع العملاء، والودائع والحسابات الهامشية، وتقاس مبدئيا بالقيمة العادلة صافية من تكاليف المعاملة. تقاس المطلوبات المالية لاحقا بالتكلفة المطفأة. ولا يلغى تسجيلها إلا عندما تُسترد أو ينقضي أجلها بطريقة أو بأخرى.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات المالية (تابع)

ذمم مدينة وموجودات أخرى

إن الذمم المدينة والموجودات الأخرى، التي لها مدفوعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشطة، تصنّف ضمن الذمم المدينة. يتم قياس الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالإيرادات باستخدام معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الاعتراف بالفائدة غير ذي قيمة تذكر.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. لا يُعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرّض أو تعرّضت للانخفاض في القيمة وتم تكبد خسائر الانخفاض في القيمة إلا إذا توفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد التسجيل المبدئي للأصل ("حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (أو تلك الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية بشكلٍ يمكن تقديره على نحوٍ موثوق. إن المعايير التي تستخدمها المجموعة في تحديد مدى وجود الدليل الموضوعي على خسارة الانخفاض في القيمة يتمثل في أي مما يلي:

i. صعوبة مالية كبيرة تواجه الجهة المصدرة أو المدين.

ii. خرق بنود العقد مثل العجز عن السداد أو التأخر في سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية.

iii. وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.

iv. عدم وجود سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

v. بيانات جديرة بالملاحظة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من محفظة الموجودات المالية من تاريخ التسجيل المبدئي بتلك الموجودات، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد الانخفاض في كل أصل من الموجودات المالية المشمولة بالمحفظة فإن هذه البيانات تشمل:

- تغيرات سلبية في حالة السداد للمقترضين ضمن المحفظة.
- الظروف الاقتصادية الوطنية أو المحلية المرتبطة بحالات التخلف عن السداد بالنسبة للموجودات المدرجة بالمحفظة.

يتم تحديد الفترة المقدرة بين ظهور الخسارة وتحديدها بواسطة الإدارة المحلية لكل محفظة معينة. وعموماً، تتراوح الفترات المستخدمة بين ثلاثة أشهر و ١٢ شهراً، وفي حالاتٍ استثنائية يتم رصد ضمانات عن الفترات الطويلة.

تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فردي في قيمة الموجودات المالية ذات الأهمية الفردية، وكذلك ما إذا كان هناك انخفاض فردي أو جماعي في قيمة الموجودات المالية غير ذات الأهمية الفردية. إذا قررت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في قيمة أصل مالي مُقيّم بصورة فردية، سواءً كان كبيراً أم لا، يتم إدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات الخصائص المماثلة من حيث مخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكلٍ جماعي لتحري الانخفاض في القيمة. إن الموجودات التي يتم تقييمها بشكلٍ فردي لتحري الانخفاض في القيمة والتي تم أو لا يزال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لها جارياً، لا يتم إدراجها في التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.

يتم قياس مقدار خسارة انخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمقدار الخسارة في بيان الدخل. في حال كان للأصل مُعدل ربح متغير، فإن مُعدل الخصم المتعلق بقياس أي خسارة للانخفاض في القيمة يكون معدل الربح الفعلي الحالي المحدد بموجب العقد.

ولأغراض التقييم الجماعي لخسارة الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان (أي على أساس تصنيف المجموعة الداخلي الذي يتضمن نوع الأصل وقطاع العمل والموقع الجغرافي ونوع الضمان وحالة التأخر عن السداد والعوامل الأخرى ذات الصلة). تتصل هذه الخصائص بعملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات تلك

الموجودات كونها تُعد مؤشراً على قدرة المدينين على سداد جميع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للموجودات الجاري تقييمها.

عندما يتعذر تحصيل أصل مالي ما، يتم حذفه مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق به. ويتم حذف مثل هذه الموجودات المالية بعد الانتهاء من تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم تصنيف مخصصات الانخفاض في قيمة الموجودات المالية ضمن بند "مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية"، في حين أن مخصصات الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية يتم تصنيفها ضمن بند "صافي أرباح / (خسائر) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة". إذا نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في أي فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط هذا النقص موضوعياً بحدثٍ يحصل بعد أن احتسبت خسارة الانخفاض في القيمة (مثل تحسّن التقييم الائتماني للمدين)، فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المحتسبة سابقاً يتم إدراجه في بيان الدخل الموحد.

موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

موجودات التمويل الإسلامي هي موجودات مالية بدفعات أرباح ثابتة أو متوقعة، كما أنها غير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ هذه الموجودات عندما تقدم المجموعة أموالاً مباشرة إلى العميل مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين.

i. يتم بيان المرابحة بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصصات الانخفاض في القيمة والإيرادات المؤجلة.

ii. تقاس تكلفة الإجارة وتدرج ضمن البيانات المالية الموحدة بالقيمة التي لا تتجاوز القيمة النقدية المكافئة. تصنف الإجارة والشراء وإعادة التأجير كعقود إيجار تمويلية عندما تتعهد المجموعة ببيع الموجودات المؤجرة إلى المستأجر بناءً على اتفاق منفصل عند استحقاق الإيجار ويؤدي البيع إلى نقل جميع المخاطر والمزايا المرتبطة بملكية الموجودات المؤجرة إلى المستأجر. تمثل الموجودات المؤجرة التأجير التمويلي للموجودات على مدى فترات إما تقارب أو تغطي جزءاً كبيراً من الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الموجودات. تظهر الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود الإيجار بما في ذلك الإيرادات المكتسبة من الاستثمار بعد تنزيل مخصصات الانخفاض في القيمة.

(د) ممتلكات وتجهيزات ومعدات

تظهر الممتلكات والتجهيزات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل بيان مركز مالي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بما يجاوز قيمتها القابلة للاسترداد، وإذا كانت القيم الدفترية تجاوز القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الموجودات. تقاس الأرض بالقيمة العادلة. وتجرى أعمال التقييم بانتظام للتأكد من أن القيمة العادلة للأرض المعاد تقييمها لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية.

يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على جميع الممتلكات والمعدات، بخلاف الأرض بنظام التملك الحر التي تقرر أنه ليس لها عمر محدد.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات من أجل حساب الاستهلاك:

	عدد السنوات
مركبات	٤
أثاث وتجهيزات ومعدات	٣-٥
أجهزة وبرمجيات حاسوب	٣-٤

يتم تسجيل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، ويتم نقلها عند الانتهاء منها إلى الفئة المناسبة ضمن الممتلكات والمعدات وتستهلك بعد ذلك.

(هـ) موجودات غير ملموسة

تقاس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل مبدئيا بالتكلفة. تمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة المقتناة من دمج الأعمال القيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. وبعد التسجيل المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة عن انخفاض القيمة. إن الموجودات غير الملموسة المصنوعة داخليا، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، لا يتم رسملتها ويتم تحميل النفقات على بيان الدخل الموحد في السنة التي يتم تكبدها فيها. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما باعتبارها محددة أو غير محددة.

تطفأ الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى عمرها الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها لتحري الانخفاض في قيمتها عندما يتوفر أي دليل يشير إلى احتمال تعرّض الأصل غير الملموس لانخفاضٍ في قيمته. تتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد على الأقل بنهاية كل سنة مالية. إن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك الفوائد الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للأصل يتم احتسابها عن طريق تعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حيثما يكون ملائماً، وتتم معاملتها باعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية.

فيما يلي الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة من أجل حساب الإطفاء:

الرخصة ٥ سنوات إن الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم حساب إطفاء لها، ولكن يتم فحصها سنوياً لتحري الانخفاض في قيمتها سواء على أساس فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد. تُجرى مراجعة سنوية لتقييم الأعمار الإنتاجية غير المحددة من أجل تحديد مدى الاعتماد مستقبلاً على العمر الإنتاجي غير المحدد. فإذا لم يكن بالإمكان الاعتماد عليه، يتم تعديل العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناشئة عن عدم الاعتراف بالأصل غير الملموس على أساس الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل.

(و) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة الموجودات لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية واردة يمكن تحديدها بشكلٍ منفصل (وحدات توليد النقد).

ويمكن أيضاً فحص الانخفاض في قيمة أي أصل منفرد عندما يكون بالإمكان تحديد قيمته العادلة ناقصة تكلفة البيع أو القيمة قيد الاستخدام بشكلٍ يعتمد عليه. تتم مراجعة الموجودات غير المالية التي تعرضت لانخفاضٍ في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

(ز) استثمارات عقارية

تقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بسعر التكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. ولاحقاً للاعتراف المبدئي تدرج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق كما في تاريخ بيان المركز المالي. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الأرباح والخسائر الموحد في السنة التي تنشأ فيها.

يتم إيقاف تسجيل الاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عندما يتم سحبها نهائياً من الاستخدام بحيث يكون من غير المتوقع تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية من استبعادها. إن الأرباح أو الخسائر التي تنشأ عن سحب الاستثمارات العقارية أو استبعادها يتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في السنة التي يقع فيها السحب أو الاستبعاد.

لا تُجرى التحويلات إلى (أو من) الاستثمارات العقارية إلا عندما يطرأ أي تغيير على طريقة استخدامها. عندما يتم تحويل الاستثمار العقاري إلى عقار مأهول من قبل المالك، فإن التكلفة الفعلية لغرض المحاسبة اللاحقة تمثل القيمة العادلة في تاريخ التغير في طريقة الاستخدام. إذا أصبح العقار الذي يشغله المالك استثماراً عقارياً، تقوم المجموعة بقياس العقار بالقيمة العادلة في تاريخ تغير الاستخدام. ويدرج أي فائض عن إعادة التقييم ضمن احتياطي إعادة التقييم في حقوق الملكية ضمن بيان المركز المالي الموحد، بينما يتم إثبات العجز من إعادة التقييم في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(ح) ذمم التأمين المدينة

يتم احتساب ذمم التأمين المدينة عند استحقاقها ويتم قياسها عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تتم مراجعة القيمة الدفترية لذمم التأمين المدينة لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، ويتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

(ط) عقود إعادة تأمين مُحتفظ بها

من أجل تقليل التعرض المالي للمطالبات الكبيرة، تبرم المجموعة في اتفاقيات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين. تقدر المطالبات المستحقة من شركات إعادة التأمين بطريقة تنسجم مع التزامات المطالبات وفقا لعقود إعادة التأمين. وعندما تُدفع المطالبة، يتم تحويل المبلغ المستحق من شركة إعادة التأمين فيما يتصل بالمطالبة المدفوعة إلى الذمم المدينة الناشئة عن شركات التأمين وإعادة التأمين.

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتقييم مدى توفّر دليل على تعرّض أصل إعادة التأمين للانخفاض في القيمة. فإذا توفّر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بإعداد تقدير رسمي عن المبلغ القابل للاسترداد. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل إعادة التأمين قيمته القابلة للاسترداد، يُعتبر الأصل في هذه الحالة أنه قد تعرّض لانخفاض في قيمته، ويتم خفض قيمته الدفترية وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

لا تعفي ترتيبات إعادة التأمين المتنازل عنها المجموعة من التزاماتها تجاه حملة الوثائق.

يتم إيقاف تسجيل موجودات ومطلوبات إعادة التأمين عندما تنقضي الحقوق التعاقدية أو ينتهي أجلها عندما يتم تحويل العقد إلى طرف آخر.

(ي) اتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم تسجيل الموجودات المبيعة المصحوبة بالتزام متزامن لإعادة شرائها في تاريخ آجل محدد ("إعادة الشراء"). يتم تضمين التزام الطرف الآخر عن المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات في القروض طويلة الأجل في بيان المركز المالي الموحد، حسب الاقتضاء. ويتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء باعتباره مصروف فائدة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

(ك) تقارير القطاعات التشغيلية

القطاع التشغيلي هو جزء مميز من المجموعة، ويشارك إما في تقديم منتجات أو خدمات (قطاع تجاري)، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل رئيس العمليات المسؤول عن اتخاذ القرارات حول تخصيص موارد القطاع وتقييم أدائه.

(ل) اندماجات الأعمال

تستخدم طريقة الاستحواذ المحاسبية من أجل حساب جميع اندماجات الأعمال، بغض النظر عمّا إذا كان الاستحواذ يتمثل في أدوات حقوق ملكية أو موجودات أخرى. يشمل المقابل المحول لقاء الاستحواذ على شركة تابعة ما يلي:

- القيم العادلة للموجودات المحولة.
- المطلوبات المتكبدة للملاك السابقين للنشاط المستحوذ عليه.
- حصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة.
- القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج عن ترتيبات الدفع الطارئة.
- القيمة العادلة لأي حصص ملكية سابقة في الشركة التابعة.

إن الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات والالتزامات المحتملة المفترضة من دمج الأعمال، مع استثناءات محدودة، يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها وذلك على أساس كل استحواذ على حدة إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة من صافي الموجودات المحددة للمنشأة المستحوذ عليها.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصاريف عند تكبدها.

إن الزيادة في

- المقابل المحول
- وقيمة أي حصة غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها
- والقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ لأي حصة ملكية سابقة في المنشأة المستحوذ عليها

على القيمة العادلة للموجودات المحددة المستحوذ عليها يتم تسجيلها ضمن الشهرة. وإذا كانت تلك المبالغ أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها، يتم تسجيل الفرق في الربح أو الخسارة باعتباره شراء بالمقايضة.

عندما يتم تأجيل تسوية أي جزء من المقابل النقدي، يتم خصم المبالغ المستحقة في المستقبل إلى قيمتها الحالية كما في تاريخ التبادل. ويكون معدل الخصم المستخدم معدل الاقتراض الإضافي للمنشأة، وهو المعدل الذي يمكن الحصول عليه في اقتراض مماثل من ممول مستقل بموجب أحكام وشروط مماثلة.

يصنّف المقابل المحتمل إما في حقوق الملكية أو المطلوبات المالية. ويعاد لاحقا قياس المبالغ المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

في حال تم إجراء اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية بتاريخ الاستحواذ للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها تتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في حساب الربح أو الخسارة.

(م) مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق ويكون من المُرجّح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكلٍ موثوق به. ولا يتم تسجيل مخصصات لخسائر العمليات المستقبلية.

(ن) ذمم دائنة ومستحقات

يتم الاعتراف بالمطلوبات عن المبالغ المزمع دفعها في المستقبل نظير السلع والخدمات المستلمة، سواءً أصدر أو لم يصدر الطرف المقابل فواتير عنها.

(س) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يعتمد استحقاق هذه المكافآت على طول فترة خدمة الموظف والوفاء بالحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم إدراج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة العمل.

وفيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تدفع المجموعة اشتراكات لخطة المعاشات الحكومية حيث تحتسب هذه الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه الاشتراكات ويتم تسجيلها ضمن المصاريف عند استحقاقها.

(ع) العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات المبدئية. أما البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السارية في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

(ف) عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم الطرف المصدر بإجراء دفعات محددة لتعويض صاحب العقد عن أي خسارة تلحق به نتيجة إخفاق أحد المدينين في إجراء الدفعات المستحقة عليه عند استحقاقها، وذلك وفقاً لأحكام أداة الدين. تُمنح مثل هذه الضمانات المالية للبنوك والمؤسّسات المالية والجهات الأخرى بالنيابة عن العملاء كضمان للتمويلات والسحوبات على المكشوف وغيرها من التسهيلات المصرفية.

تحتسب الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان. إن القيمة العادلة للضمان المالي وقت الإصدار عادةً ما تساوي الأقساط المقبوضة. يتم قياس الضمان لاحقاً بأعلى قيمة لأي مما يلي:

i. القيمة المبدئية المحتسبة ناقصاً الإطفاء المتراكم لقيمة الأقساط المحتسبة مبدئياً.

ii. أفضل تقدير للقيمة اللازمة لتسوية الضمان.

يتم تحديد هذه التقديرات على أساس الخبرة السابقة في معاملات مماثلة وتاريخ الخسائر السابقة، إلى جانب تقدير الإدارة. يتم احتساب إيرادات الرسوم المكتسبة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. وأي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات يتم إدراجها في بيان الدخل.

(ص) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

(ق) الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

تصنف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع بدلا من الاستخدام المستمر لها، وعندما ترتفع احتمالات بيعها. تقاس هذه الموجودات بقيمتها الدفترية أو القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، باستثناء الموجودات من الاستثمارات العقارية التي تدرج بالقيمة العادلة.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة عن أي انخفاض مبدئي أو لاحق في قيمة الأصل لما دون قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بالأرباح الناجمة عن أي زيادات لاحقة في القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع للأصل، بحيث لا تزيد عن أي خسارة متراكمة عن انخفاض القيمة المعترف بها سابقا. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر التي سبق الاعتراف بها بتاريخ بيع الموجودات غير المتداولة في تاريخ إلغاء التسجيل.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ق) الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة (تابع)

لا يتم حساب استهلاك أو إطفاء على الموجودات غير المتداولة إذا صنفت على أنها محتفظ بها للبيع. ويستمر تسجيل الفائدة وغيرها من المصروفات المتعلقة بمجموعة الالتزامات المخصصة للاستبعاد والمصنفة على أنها محتفظ بها للبيع.

تصنف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها للبيع وتدرج مجموعة الموجودات المخصصة للاستبعاد والمصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن غيرها من الموجودات في الميزانية العمومية. ويتم عرض مجموعة الالتزامات المخصصة للاستبعاد والمصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن المطلوبات الأخرى في الميزانية العمومية.

(ر) ربحية السهم

i. العائد الأساسي على السهم

يحتسب العائد الأساسي على السهم بقسمة ما يلي:

- الأرباح المنسوبة لملاك الشركة، ما عدا أي تكاليف متكبدة على حقوق الملكية بخلاف الأسهم العادية
- على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة المالية، والمعدلة بأسهم المنحة على الأسهم العادية الصادرة خلال السنة باستثناء أسهم الخزينة (إيضاح ٢٤).

ii. العائد المخفّض على السهم

يستخدم العائد المخفض على السهم لتعديل الأرقام المستخدمة في تحديد العائد الأساسي للسهم بمراعاة ما يلي:

- تأثير الفوائد وتكاليف التمويل الأخرى المرتبطة بالأسهم العادية المخفضة المحتملة بعد خصم ضريبة الدخل.
- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التي قد يمكن أن تكون قائمة بافتراض تحويل جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

(ش) القيم العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية مثل الاستثمارات العقارية، بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية عمومية. كما يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بالمقاسة التكلفة المطفأة في الإيضاح رقم ٥.

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

ويجب أن تكون السوق الأساسية أو السوق الفضلى متاحة للمجموعة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، على افتراض تصرف المشاركين في السوق بما يحقق أفضل مصلحة اقتصادية لهم.

تقاس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بمراعاة قدرة المشاركين في السوق على تحقيق فوائد اقتصادية باستخدام الموجودات في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق يمكن له استخدام الموجودات في أعلى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تتناسب مع الظروف الراهنة والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والاستفادة المثلى من استخدام المدخلات الجديرة بالملاحظة والتقليل من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة.

تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبين أدناه، استنادا إلى أدنى مستوى المعطيات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول – الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني – أساليب التقييم التي يكون أقل مستوى لمعطياتها الهامة لقياس القيمة العادلة جديرة بالملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث – أساليب التقييم التي يكون أقل مستوى لمعطياتها الهامة لقياس القيمة العادلة غير جديرة بالملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي السابق من خلال إعادة تقييم فئات التصنيف (استنادا إلى أدنى مستوى من المعطيات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه. يتضمن الإيضاح رقم ٣٧ تحليلا للقيمة العادلة للأدوات المالية ومزيد من التفاصيل عن كيفية قياسها.

تحدد الإدارة السياسات والإجراءات لكل من القياس المتكرر للقيمة العادلة والقياس غير المتكرر. يشارك مقيمون خارجيون في تقييم الموجودات الهامة، مثل الاستثمارات العقارية. وتشمل معايير اختيار المقيمين المعرفة بالسوق والسمعة والاستقلالية والامتثال للمعايير المهنية. وتقرر الإدارة، بعد المناقشة مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، أساليب التقييم والمعطيات المناسبة لكل حالة.

تقارن الإدارة، بالتعاون مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية المقابلة لتحديد ما إذا كانت هذه التغيرات معقولة.

(ت) تسجيل الإيرادات والمصاريف

i. الفوائد

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المحملة بالفائدة، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما تقوم المجموعة بتعديل تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

ii. الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو المطلوب المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إدراج الرسوم والعمولات، بما في ذلك رسوم خدمات إدارة الحسابات، ورسوم الودائع ورسوم القروض المشتركة، عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة. وعندما يكون من غير المتوقع أن يؤدي التزام القرض إلى سحب القرض، يتم إدراج رسوم التزام القرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.

ترتبط مصاريف الرسوم والعمولات الأخرى بصورة رئيسية برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها كمصاريف عند تلقي الخدمات.

iii. المرابحة

يتم تسجيل إيرادات المرابحة على أساس النسبة الزمنية على مدى فترة العقد بناء على المبالغ الأصلية القائمة.

iv. الإجارة

يتم تسجيل إيرادات الإجارة على أساسِ النسبة الزمنية على مدى فترة الإيجار.

v. الإيرادات من الأرصدة لدى المؤسسات المالية

تحتسب الإيرادات من الأرصدة لدى المؤسسات المالية على الحساب بناء على معدلات الأرباح المتوقعة / المحتملة صافية من الرسوم والمصاريف ذات العلاقة.

vi. إيرادات توزيعات أرباح

يتم تسجيل الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر حق المجموعة في قبض دفعات الأرباح.

vii. إيرادات العقود

عندما يكون بالإمكان تقدير محصلة العقد بصورة معقولة، يتم تسجيل الإيرادات والتكاليف بالرجوع إلى مرحلة إنجاز نشاط العقد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، التي تقاس على أساس تقدير العمل المنجز ونسبة إنجاز العقود. وتدرج التغيرات في أعمال العقود والمطالبات ومدفوعات الحوافز إذا تم الاتفاق عليها مع العميل.

وإذا تعذر تقدير محصلة العقد بصورة معقولة، لا يتم تسجيل الإيرادات إلا بقدر تكاليف العقد المتكبدة التي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد مع احتساب تكاليف العقد ضمن المصاريف في الفترة التي يتم خلالها تكبد هذه التكاليف.

وإذا كان من المحتمل أن تتجاوز التكاليف الإجمالية للعقد إيراداته الإجمالية، فإنه يتم تسجيل الخسارة المتوقعة ضمن المصاريف مباشرة.

(ث) إيرادات التأمين

i. عقود التأمين

عقود التأمين هي تلك العقود التي تقبل بموجبها المجموعة مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر ("حملة الوثائق") من خلال الموافقة على تعويض حملة الوثائق عن حدث مستقبلي غير مؤكد ومحدد ("الحدث المؤمن عليه") يؤثر سلبا على حملة الوثائق.

بعد تصنيف العقد على أنه عقد تأمين، يحتفظ العقد بهذا التصنيف على مدار الفترة المتبقية من عمر العقد، حتى وإن حدث انخفاض ملحوظ في مخاطر التأمين خلال هذه الفترة، إلا إذا سقطت جميع الحقوق والالتزامات أو انقضى أجلها.

ii. الأقساط المكتسبة

تدرج أقساط التأمين المكتتبة في بيان الدخل على مدى فترة بوالص التأمين المتعلقة بالأقساط وذلك على أساس النسبة والتناسب. تمثل أقساط التأمين غير المكتسبة الجزء من الأقساط المكتتبة المتعلق بفترات التغطية السارية.

iii. العمولات المكتسبة

تحتسب عمولات الأرباح عند استلامها، بينما تحتسب العمولات الأخرى عند اكتسابها.

iv. المطالبات

إن المطالبات التي تتألف من المبالغ المستحقة لأصحاب العقود والأطراف الأخرى ومصاريف تعديل الخسارة ذات الصلة، صافية من الإنقاذ والمبالغ المستردة الأخرى، يتم تحميلها على بيان الدخل عند تكبدها. تشمل المطالبات المبالغ المقدرة مستحقة

الدفع عن المطالبات المعلنة للمجموعة.

تقدر المجموعة عموما مطالباتها على أساس الخبرة السابقة، بينما تقدر المطالبات التي تتطلب قرارات من المحاكم أو التحكيم على نحو فردي. ويقوم خبراء مستقلون في تسوية الخسائر بتقدير المطالبات المتعلقة بالممتلكات.

لا تقوم المجموعة بخصم مطلوباتها المتعلقة بالمطالبات غير المسددة حيث من المتوقع أن يتم تسويتها خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير.

٢-٤ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة قيام الإدارة باتخاذ قرارات وتقديرات وافتراضات لها تأثير على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرافقة، وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. وقد تؤدي الشكوك حول هذه الافتراضات والتقديرات إلى نتائج قد تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

(أ) الأحكام

فيما يلي الأحكام التي وضعتها الإدارة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة، باستثناء تلك الأحكام التي تنطوي على تقديرات:

i. توحيد المنشآت التي تملك المجموعة فيها أقل من أغلبية حقوق التصويت.

ترى المجموعة أنها تسيطر على دار التأمين ش.م.ع رغم أنها تملك أقل من ٥٠٪ من حقوق التصويت في الشركة حيث إن المجموعة هي أكبر مساهم في الشركة بحصة ملكية تبلغ ٤٤.٨٣٪، هذا بالإضافة إلى التمثيل الكبير والجوهري الذي تتمتع به المجموعة في مجلس الإدارة وكذلك سيطرتها على القرارات المالية والتشغيلية الرئيسية التي تؤثر على الشركة.

ii. تصنيف العقارات

تقرر الإدارة، عند شراء العقار، ما إذا كان ينبغي تصنيفه ضمن الاستثمارات العقارية والممتلكات والمعدات أو العقارات المحتفظ بها للبيع.

تدرج العقارات المشتراة بواسطة المجموعة ضمن الاستثمارات العقارية إذا كانت مقتناة بغرض تأجيرها أو لإضافتها لرأس المال.

تدرج العقارات المحتفظ بها للاستخدام الخاص ضمن الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

تدرج العقارات على أنها محتفظ بها للبيع إذا كان يمكن استرداد قيمها الدفترية من خلال معاملة بيع.

(ب) التقديرات والافتراضات

مبين أدناه الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر كبيرة في إحداث تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة. استندت المجموعة في وضع افتراضاتها وتقديراتها على المعلومات المتاحة عند إعداد البيانات المالية الموحدة، غير أن الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية قد تختلف بسبب التغيرات في السوق أو الظروف الخارجة عن سيطرة المجموعة. ويتم بيان هذه التغيرات في البيانات المالية الموحدة عند حدوثها.

i. القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والموجودات المحتفظ بها بغرض البيع

تدرج المجموعة استثماراتها العقارية والموجودات المحتفظ بها بغرض البيع بالقيمة العادلة، مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح والخسائر الموحد. استعانت المجموعة بخبير مستقل لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، بينما تم تقييم الموجودات الأخرى المحتفظ بها للبيع داخليا، باستخدام منهج التقييم القائم على "طريقة الدخل" في كلتا الحالتين. يتم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات وتحليلات الحساسية في الإيضاحين ١٤ و٣٧.

ii. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

تقوم المجموعة بمراجعة قروضها المتعثرة والسلفيات ومحفظة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية على أساس ربع سنوي لتقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل مخصص عن انخفاض القيمة في بيان الأرباح والخسائر الموحد. وعلى وجه الخصوص، يتطلب الأمر من الإدارة تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام والشكوك، وقد تختلف النتائج الفعلية مؤدية إلى تغيرات مستقبلية في تلك المخصصات.

iii. المخصصات الإجمالية للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

بالإضافة إلى المخصصات المرصودة تحديدا للقروض الفردية الهامة والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، ترصد المجموعة كذلك مخصصا إجماليا للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي، على الرغم من عدم تحديدها بصورة خاصة على أنها تتطلب مخصصا محددا، لها مخاطر كبيرة من حيث التعثر تفوق ما كانت عليه عند منحها. يستند مبلغ المخصص على نموذج الخسارة التاريخية للقروض والسلفيات ويتم تعديله لكي يعكس التغيرات الاقتصادية الحالية.

iv. مخصص الانخفاض في قيمة ذمم مدينة

تقدر الإدارة مدى إمكانية تحصيل الذمم المدينة وتأخذ في الحسبان المخصص المطلوب لانخفاض قيمة الذمم المدينة على أساس الخبرة السابقة والأوضاع الاقتصادية الحالية.

v. تقدير تكاليف العقود

عندما يكون بالإمكان تقدير محصلة أي عقد من عقود الإنشاءات بشكلٍ موثوق به، فإنه يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف بالرجوع إلى مرحلة الإنجاز لأنشطة العقد بنهاية فترة التقرير. ولتحديد ما إذا كان بالإمكان تقدير محصلة العقد بشكلٍ موثوق به، فقد اعتمدت الإدارة على المعيار المفصّل لتحديد محصلة العقد وفقاً لما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١ "عقود الإنشاءات". ولغرض تقدير مرحلة إنجاز أنشطة العقد، فقد أخذت الإدارة بعين الاعتبار توقعات الإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاءات. وعندما يسفر التقييم عن أن التكاليف الإجمالية للعقد سوف تتجاوز الإيرادات الإجمالية للعقد، يتم تسجيل الخسارة المتوقعة ضمن المصاريف مباشرة. قدرت الإدارة التكاليف المتوقع تكبدها على أساس تحليل أعمال الإنشاءات المتوقعة المزمع تنفيذها.

vi. القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٣٧، تستخدم الإدارة حكمها في اختيار أسلوب التقييم المناسب للأدوات المالية غير المدرجة في سوق نشطة. وتطبق أساليب التقييم المستخدمة عادة من قبل الممارسين في السوق. وتقدر قيمة هذه الأدوات المالية باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة ورسملة الأرباح المستدامة بناء على افتراضات قائمة بقدر الإمكان على الأسعار أو المعدلات الملحوظة في السوق. يشمل تقدير القيمة العادلة للأسهم غير المسعرة بعض الافتراضات التي لا تدعمها أسعار أو معدلات ملحوظة في السوق. ويتم بيان تفاصيل الافتراضات المستخدمة ونتائج تحليل الحساسية بشأن هذه الافتراضات في الإيضاح رقم ٣٧.

vii. مخصص المطالبات القائمة

إن تقدير المبالغ المستحقة لأصحاب العقود والناشئة عن المطالبات بموجب عقود التأمين تقتضي من الإدارة اتخاذ أحكام هامة. تستند هذه التقديرات بالضرورة على افتراضات هامة حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة، وقد تكون كبيرة، من الأحكام والشكوك وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في الالتزامات المقدرة. تقدر المجموعة عموما مطالباتها على أساس الخبرة السابقة. وتقدر المطالبات التي تتطلب قرارات من المحاكم أو التحكيم بشكل فردي. وعادة يتولى خبراء مستقلون في تسوية الخسائر جنبا إلى جنب مع المستشار القانوني الداخلي للمجموعة تقدير هذه المطالبات. وتقوم الإدارة بمراجعة مخصصاتها عن المطالبات المتكبدة على أساس ربع سنوي.

٢-٥ تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية بالمعاني المحددة لها على النحو التالي:

(أ) مرابحة السلع

المرابحة هي عقد لبيع السلع بسعر الشراء مضافا عليه هامش ربح محدد ومتفق عليه. وقد يكون هامش الربح نسبة مئوية من سعر الشراء أو مبلغ ثابت.

(ب) الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع تقوم بموجبه المجموعة (الصانع) ببيع أصل ليتم صنعه باستخدام موادها لمصلحة عميل ما (المستصنع) وفقا لمواصفات متفق عليها مسبقا بسعر وتاريخ محددين لكي يتم تسليمه في تاريخ محدد. ويمكن صنع الأصل إما مباشرة بواسطة المجموعة أو بواسطة الغير ثم يتم تسليمه للعميل في التاريخ المتفق عليه مسبقا.

(ج) الإجارة

الإجارة هي عقد إيجار تؤجر بموجبه المجموعة (المؤجر) أصل ما للعميل (المستأجر)، بعد شراء / اقتناء الأصل المحدد وفقا لطلب العميل والوعد بالإيجار، سواء من بائع آخر أو من العميل نفسه، مقابل رسوم إيجار محددة على مدار فترة / فترات الإيجار المحددة. وبعد الوفاء بجميع الالتزامات من جانب العميل (المستأجر) بموجب عقد الإيجار، تُنقل ملكية الأصل المعني من المجموعة (المؤجر) إلى العميل (المستأجر).

(د) الصكوك

تشمل الصكوك الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمثل ديونا بموجب عقود المرابحة.

(هـ) الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (الأصيل: الموكل) بتعيين طرف آخر (الوسيط: الوكيل) لاستثمار بعض أمواله وفقا لأحكام وشروط عقد الوكالة مقابل رسوم محددة إضافة إلى أي ربح يجاوز الأرباح المتوقعة مثل الحافز المستحق للوكيل عن الأداء الجيد. ويتحمل الوكيل أي خسائر نتيجة لسوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام عقد الوكالة، وخلاف ذلك يتحملها الموكل.

٣- الشركات التابعة والحصص الجزئية في الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة وشركتها التابعة التالية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	٪ نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
		٢٠١٦	٢٠١٥	
ثرد فيجن انفستمنت ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الإدارة
دار التمويل القابضة ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الاستثمار والتطوير
دار المشاريع الوطني ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الإنشاءات
شركة بنيان للتشييد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الإنشاءات
الإمارات الوطنية الإلكتروميكانيكية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	المقاولات الإلكتروميكانيكية
إف اتش كابيتال المحدودة (مركز دبي المالي العالمي)	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الاستثمار وإدارة الأصول
شركة صكوك دار التمويل ١	جزر كايمان	**١٠٠**	١٠٠	إصدار الصكوك
دار التمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	خدمات التمويل الإسلامي
دار التأمين ش.م.ع	الإمارات العربية المتحدة	**٤٤.٨٣**	٤٤.٨٣	التأمين
شركة دار التمويل للأوراق المالية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**٧٠**	٧٠	الوساطة المالية
كاب إم للاستثمار ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠**	١٠٠	الاستثمار وإدارة الأصول

٣ الشركات التابعة والحصص الجزئية في الشركات التابعة – تابع

مبين أدناه المعلومات المالية الموجزة للشركات التابعة ذات الحصص الجوهرية غير المسيطرة. تستند هذه المعلومات على المبالغ قبل حذف الأرصدة بين شركات المجموعة:

	دار التأمين ش.م.ع		دار التمويل للأوراق المالية ذ.م.م		المجموع	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
نسبة الحصص غير المسيطرة (٪)	**٥٥.١٧**	٥٥.١٧	**٣٠**	٣٠	**-**	-
الرصيد المتراكم للحصص غير المسيطرة الجوهرية	**٥١,٥٧٣**	٥٤,١٠٠	**٢٢,٢١٨**	٢١,٢١٦	**٧٣,٧٩١**	٧٥,٣١٦
بيان المركز المالي للشركات التابعة المركز المالي						
الموجودات	**٢١٧,٢٣٨**	٢٤٢,٨٠٩	**١٩٢,٦٨٠**	١٧٩,٨٢٠	**٤٠٩,٩١٨**	٤٢٢,٦٢٩
المطلوبات	**(١٢١,٤٨٢)**	١٢١,٧٥٨	**(١١٦,٠٠٢)**	١٠٥,٧٣٣	**(٢٣٧,٤٨٤)**	٢٤٧,٤٩١
صافي الموجودات	**٩٥,٧٥٦**	١٠١,٠٥١	**٧٦,٦٧٨**	٧٤,٠٨٧	**١٧٢,٤٣٤**	١٧٥,١٣٨
إيرادات وأرباح (خسائر) الشركات التابعة						
صافي الإيرادات	**٢٥,٩٣٣**	١٤,٠٥٠	**١١,٩٥٢**	١٢,٣١٨	**٣٧,٨٨٥**	٢٦,٣٦٨
صافي (خسارة) ربح السنة	**(٥,٧١٥)**	(١٤,٢٩٧)	**٣,٢٧٣**	٣,٥٩٧	**(٢,٤٤٢)**	(١٠,٧٠٠)
صافي (خسارة) ربح السنة الموزع على الحصص غير المسيطرة	**(٣,١٧٩)**	(٧,٩٥٣)	**٩٨٢**	١,٠٧٩	**(٢,١٩٧)**	(٦,٨٧٤)
مجموع (الخسائر)/ الأرباح الشاملة السنة	**(٥,٢٨٠)**	(١٨,١٥٢)	**٣,٢٧٤**	٢,٢٠٩	**(٢,٠٠٦)**	(١٥,٩٤٣)
مجموع (الخسائر)/ الأرباح الشاملة						
الموزعة على الحصص غير المسيطرة	**(٣,٠٣٩)**	(١٠,٠٤١)	**١,٠٣٨**	٨٨٨	**(٢,٠٠١)**	(٩,١٥٣)
معلومات التدفقات النقدية الموجزة للشركات التابعة						
التشغيلية	**١٣,٨٠٥**	٣,٩١٢	**(٥٦,٢٧٨)**	(١١,٩٠٥)	**(٤٢,٤٧٣)**	(٧,٩٩٣)
الاستثمارية	**٤٩,٤٥٦**	٢٠,٠٤٩	**١٥٥**	(١,٤٢٣)	**٤٩,٦١١**	١٨,٦٢٦
التمويلية	**(٤١,٥٧٨)**	(٢٠,٠٤٥)	**٢٤,٨٠٦**	١٣,٢٧٤	**(١٦,٧٧٢)**	(٦,٧٧١)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	**٢١,٦٨٣**	٣,٩١٦	**(٣١,٣١٧)**	٥٤	**(٩,٦٣٤)**	٣,٨٦٢

٤- نقد وما في حكمه

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
أرصدة نقدية		
نقد في الصندوق	**٧,٣٨٨**	٧,٤٠٢
مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر		
حسابات جارية وتحت الطلب	**١٥١,٠٩٢**	٦٢٥,٣٦٣
ودائع ثابتة	**٢٦٠,٣٠٩**	٣٣٠,١٥٢
ودائع وكالة لدى البنوك	**٦,٠٠٠**	-
حسابات تحت الطلب	**٣٥٩,٩٩٤**	٣٢٢,٥٢٨
	٧٧٧,٣٩٥	١,٢٧٨,٠٤٣
مبالغ مستحقة للبنوك بفترة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر	**(٤٧,١٧٥)**	(٧٣,٣٠٧)
صافي النقد وما في حكمه	**٧٣٧,٦٠٨**	١,٢١٢,١٣٨

تشمل الحسابات الجارية حسابا لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برصيد ١٩.٦٥٤ ألف درهم (٢٠١٥: ٢٦.٠١٥ ألف درهم).

٥- استثمارات

	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفأة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
أدوات حقوق الملكية:				
- متداولة	٦٠٣,١٩٦	٢٠٢,٢٤٣	-	٨٠٥,٤٣٩
- غير متداولة	١٠٠,١٥١	-	-	١٠٠,١٥١
أدوات الدين:				
- متداولة – معدل ثابت	-	٢,٥٢٣	-	٢,٥٢٣
- استثمارات غير متداولة	-	-	١٢٨,٥٦٩	١٢٨,٥٦٩
استثمار في صناديق مدارة	٩,٠٧٨	-	-	٩,٠٧٨
	٧١٢,٤٢٥	٢٠٤,٧٦٦	١٢٨,٥٦٩	١,٠٤٥,٧٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٤٤٣,٩٢٦	٢٠٤,٧٦٦	-	٦٤٨,٦٩٢
خارج الإمارات العربية المتحدة	٢٦٨,٤٩٩	-	١٢٨,٥٦٩	٣٩٧,٠٦٨
	٧١٢,٤٢٥	٢٠٤,٧٦٦	١٢٨,٥٦٩	١,٠٤٥,٧٦٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
أدوات حقوق الملكية:				
– متداولة	٥٦٩,٤٩٥	٢٤٦,٦٠٥	-	٨١٦,١٠٠
– غير متداولة	١٠٢,٧٧٢	-	-	١٠٢,٧٧٢
أدوات الدين:				
– متداولة – معدل ثابت	-	٩,١٣٩	٦٤,٣٤٤	٧٣,٤٨٣
– استثمارات غير متداولة	-	-	١٠٢,٨٤٩	١٠٢,٨٤٩
استثمار في صناديق مدارة	١٠,٢٢٤	-	-	١٠,٢٢٤
	٦٨٢,٤٩١	٢٥٥,٧٤٤	١٦٧,١٩٣	١,١٠٥,٤٢٨
الإمارات العربية المتحدة	٤٦٣,٤٠٣	٢٥٥,٧٤٤	٦٤,٢٩٣	٧٨٣,٤٤٠
خارج الإمارات العربية المتحدة	٢١٩,٠٨٨	-	١٠٢,٩٠٠	٣٢١,٩٨٨
	٦٨٢,٤٩١	٢٥٥,٧٤٤	١٦٧,١٩٣	١,١٠٥,٤٢٨

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغاً وقدره ١٢٨.٦٣١ ألف درهم (٢٠١٥: ١٦٧.٣٦٥ ألف درهم).

يشمل صافي الإيرادات من الأدوات الدائمة إيرادات الاستثمار في صكوك الشق الأول.

استبعدت المجموعة خلال السنة بعض الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة لدواع استراتيجية بقيمة ٢٩.٢٤٥ ألف درهم (٢٠١٥: ٣٧.٤١٠ ألف درهم).

كما أجرت المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بعض مشتريات الأسهم لأغراض استراتيجية وتجارية بقيمة ٢٣٦.٤٥٨ ألف درهم (٢٠١٥: ١٨٠.٦٩٦ ألف درهم).

٦- قروض وسلفيات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
قروض تجارية	١,٨٥٧,٨٩٠	١,٩٢٣,٣١٧
تمويل الأفراد	٤١٥,٤٤٠	٤٠٥,١٦٤
إجمالي القروض والسلفيات	٢,٢٧٣,٣٣٠	٢,٣٢٨,٤٨١
ناقصاً:		
مخصص الانخفاض في القيمة، الجماعي	(٣٦,٠٦٧)	(٣٤,٧٧١)
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، الفردي	(١٨٣,٧٣٤)	(١٩١,١٧٦)
صافي القروض والسلفيات	٢,٠٥٣,٥٢٩	٢,١٠٢,٥٣٤

فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة خلال السنة :

	انخفاض فردي في القيمة	انخفاض جماعي في القيمة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٦			
في ١ يناير	١٩١,١٧٦	٣٤,٧٧١	٢٢٥,٩٤٧
المحمّل للسنة	٩٣,٨٩٩	١,٢٩٦	٩٥,١٩٥
مبالغ محذوفة	(١٠١,٣٤١)	-	(١٠١,٣٤١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٨٣,٧٣٤	٣٦,٠٦٧	٢١٩,٨٠١
٢٠١٥			
في ١ يناير	١٧٧,٢٣٤	٢١,٦٦٣	١٩٨,٨٩٧
المحمّل للسنة	٦٧,٠٣٩	١٣,١٠٨	٨٠,١٤٧
مبالغ محذوفة	(٥٣,٠٩٧)	-	(٥٣,٠٩٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٩١,١٧٦	٣٤,٧٧١	٢٢٥,٩٤٧

٧- موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف درهم	
١٤٤,٤٢١	١٣٤,٧٦٢	مرابحة السلع
٤٧,٢٠٨	٥٦,٩٥٩	بطاقات وسحوبات مغطاة
١٤,٧١٥	٨,٠٦٢	شراء وإعادة تأجير
(٦,٦٩١)	١٥,٤٥٨	إجارة
-	٣,١٩٦	أخرى
(٢١٣,٠٣٥)	٢١٨,٤٣٧	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
		ناقصاً:
(٢,٥٤٢)	(٣,٥٢٣)	مخصص الانخفاض في القيمة، الجماعي
(٩,٣٠٤)	(٣٤,٨٩٨)	مخصص الانخفاض في القيمة، الفردي
٢٠١,١٨٩	١٨٠,٠١٦	صافي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

تدرج الموجودات التمويلية الاستثمارية الإسلامية صافية من مخصص الانخفاض في القيمة.
وفيما يلي الحركة في المخصص خلال السنة :

٦,٠٨٣	١١,٨٤٦	في ١ يناير
٥,٧٦٣	٢٦,٥٧٥	المحمّل للسنة، بالصافي
٢٠١,١٨٩	٣٨,٤٢١	في ٣١ ديسمبر

إجمالي مبالغ الإجارة والشراء وإعادة التأجير والقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإجارة والشراء وإعادة التأجير على النحو التالي :

		إجمالي مبالغ الإجارة والشراء وإعادة التأجير
٨,٣١٥	٧,٣٥٠	أقل من سنة واحدة
١٠,٠٥٩	١١,٧١٢	من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات
٥,٧٧١	٥,٨٧٧	من ثلاث إلى خمس سنوات
١,١٣٨	٣,٣٨٢	أكثر من خمس سنوات
٢٥,٢٨٣	٢٨,٣٢١	
(٣,٨٧٧)	(٤,٨٠١)	ناقصاً: إيرادات مؤجلة
٢١,٤٠٦	٢٣,٥٢٠	صافي مبالغ الإجارة والشراء وإعادة التأجير

صافي القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإجارة والشراء وإعادة التأجير

٦,٨٢٥	٥,٧٧٤	أقل من سنة واحدة
٨,٣٣٨	٩,٦٢٥	من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات
٥,١٩٥	٤,٩٩٤	من ثلاث إلى خمس سنوات
١,٠٤٨	٣,١٢٧	أكثر من خمس سنوات
٢١,٤٠٦	٢٣,٥٢٠	

٨- استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة الاستثمار التالي في شركة زميلة:

	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠١٦	نسبة الملكية ٢٠١٥	النشاط الرئيسي
ماين لاند منجمنت ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**٣٣.٣٣٪**	٣٣.٣٣٪	خدمات إدارة مرافق الضيافة

تحتسب حصة المجموعة في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة. إن حركة الاستثمار في الشركة الزميلة هي كالتالي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	**٥١,٦٨٧**	٤٤,٥٠٧
حصة من نتائج السنة	**(١,٢١٠)**	٧,١٨٠
في ٣١ ديسمبر	**٥٠,٤٧٧**	٥١,٦٨٧

المعلومات المالية الموجزة للشركة الزميلة كالتالي:

بيان المركز المالي للشركة الزميلة		
الموجودات	**٢١٢,٢٥٦**	٢٢٦,٣٨٩
المطلوبات	**(٦٠,٨٢٣)**	(٧١,٣٢٧)
صافي الموجودات	**١٥١,٤٣٣**	١٥٥,٠٦٢
حصة المجموعة في صافي الموجودات	**٥٠,٤٧٧**	٥١,٦٨٧
القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة	**٥٠,٤٧٧**	٥١,٦٨٧
إيرادات وخسائر الشركة الزميلة:		
الإيرادات	**٣٤,٤٠٦**	٧٤,٤٩٦
(خسارة)/ ربح السنة	**(٣,٦٣٠)**	٢١,٥٤٠
حصة المجموعة في نتائج السنة	**(١,٢١٠)**	(٧,١٨٠)

٩- وديعة نظامية

وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وقرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (١٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن شركات ووسطاء التأمين، تحتفظ الشركة بودائع مصرفية بقيمة ٦،٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٥: ٦،٠٠٠ ألف درهم)، ولا يمكن استخدامها دون موافقة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٠- صكوك الشق الأول

حصلت الشركة في يوليو ٢٠١٥ على التمويل من خلال شهادات من الشق الأول لرأس المال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة ٣٠٠ مليون درهم. وتمت الموافقة على إصدار هذه الشهادات في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة في أبريل ٢٠١٥. كما وافق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على اعتبار هذه الشهادات من الشق الأول لرأس المال لأغراض تنظيمية. تحمل هذه الشهادات ربحا بمعدل ثابت يستحق بنهاية كل ستة أشهر. والشهادات عبارة عن أوراق مالية دائمة غير مجمعة للأرباح وليس لها تاريخ استرداد محدد ويمكن استدعاؤها من قبل الشركة بشروط معينة. امتلكت إحدى الشركات التابعة للمجموعة صكوكا بقيمة ١١.٣ مليون درهم، وبالتالي حذفت هذه الصكوك من بيان المركز المالي الموحد. ويخضع دفع قسائم الأرباح على هذه الصكوك للتقدير الحصري للمصدر بمعدل دائم ٧.٥٪ سنويا.

١١- الاستحواذ على حصة غير مسيطرة

استحوذت الشركة بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٥ على الحصة المتبقية البالغة ٥٢.١٧٪ من رأس مال شركة دار التمويل الإسلامي المملوكة من قبل الحصص غير المسيطرة، وبالتالي زادت حصة الملكية في شركة دار التمويل الإسلامي من ٤٧.٨٣٪ إلى ١٠٠٪. دفعت الشركة مبلغاً إجمالياً بقيمة ٦٠.٨ مليون درهم. وبلغت القيمة الدفترية لصافي موجودات دار التمويل الإسلامي ش.م.ع عند الاستحواذ ما قيمته ٥٣.٨ مليون درهم. وبناءً عليه، تم تسجيل زيادة مقابل الاستحواذ على صافي الموجودات المستحوذ عليها والبالغة ٧ ملايين درهم ضمن حقوق الملكية كانخفاض في الأرباح المحتجزة.

١٢- ممتلكات وتجهيزات ومعدات

	أثاث وتجهيزات ومعدات	مركبات	أجهزة وبرمجيات حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة أو التقييم:					
في ١ يناير ٢٠١٥	٣٩,٧٩١	٧,٤٨١	٢٥,٣٢٧	٢١٠	٧٢,٨٠٩
إضافات خلال السنة	٦,٥٧١	٦٣٠	٣,١٢٩	-	١٠,٣٣٠
استبعادات	(١٣,٧٧٢)	(٤,٨٠٦)	(١,٢٩٤)	(١١٩)	(١٩,٩٩١)
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٢,٥٩٠	٣,٣٠٥	٢٧,١٦٢	٩١	٦٣,١٤٨
إضافات خلال السنة	١,٣١٨	٢٩٥	٤,٨٢٨	-	٦,٤٤١
استبعادات	(٧٢١)	-	-	(٩١)	(٨١٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣٣,١٨٧	٣,٦٠٠	٣١,٩٩٠	-	٦٨,٧٧٧
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠١٥	٣٢,٩٢٥	٥,١٤٢	٢١,٣٢١	-	٥٩,٣٨٨
المحمّل للسنة	٣,٥٤٤	٥٧٢	٢,٣٣٤	-	٦,٤٥٠
المتعلق بالاستبعادات	(١٢,٣٥٤)	(٤,٧٤٥)	(١,٢٢٩)	-	(١٨,٣٢٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢٤,١١٥	٩٦٩	٢٢,٤٢٦	-	٤٧,٥١٠
المحمّل للسنة	٣,٦٢٩	٥٠٠	٣,١٨٠	-	٧,٣٠٩
المتعلق بالاستبعاد	(٧١٨)	-	-	-	(٧١٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٧,٠٢٦	١,٤٦٩	٢٥,٦٠٦	-	٥٤,١٠١
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٦,١٦١	٢,١٣١	٦,٣٨٤	-	١٤,٦٧٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٨,٤٧٥	٢,٣٣٦	٤,٧٣٦	٩١	١٥,٦٣٨

١٣- موجودات غير ملموسة

٢٠١٦	الرخصة ألف درهم	الشهرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
القيمة الدفترية:			
في ١ يناير	١,٨٢٨	٦,٧٠٥	٨,٥٣٣
الإطفاء خلال السنة	(٧٨٣)	-	(٧٨٣)
في ٣١ ديسمبر	١,٠٤٥	٦,٧٠٥	٧,٧٥٠

٢٠١٥			
القيمة الدفترية:			
في ١ يناير	٢,٦١٢	١١,٦٧٨	١٤,٢٩٠
الإطفاء خلال السنة	(٧٨٤)	-	(٧٨٤)
المحذوف خلال السنة	-	(٤,٩٧٣)	(٤,٩٧٣)
في ٣١ ديسمبر	١,٢٨	٦,٧٠٥	٨,٥٣٣

الرخصة

تمثل الرخصة المبلغ المدفوع من المجموعة نظير الاستحواذ على رخصة بنكية استثمارية قائمة صادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الشهرة

الشهرة المكتسبة من خلال اندماجات الأعمال تتعلق بشركة دار التمويل الإسلامي ش.م.ع.

فحص انخفاض قيمة الشهرة

تجري المجموعة فحص الانخفاض في قيمة الشهرة بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل سنة.

خُصصت الشهرة للشركة التابعة باعتبارها وحدة مولدة للنقد. وتمثل أقل مستوى داخل المجموعة تتم من خلاله مراقبة الشهرة للأغراض الإدارية الداخلية.

أجرت المجموعة خلال السنة مراجعة لفحص الانخفاض في قيمة الشهرة بناء على توقعات التدفقات النقدية للشركة التابعة. يقدر المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد على أساس قيمتها من الاستخدام، التي يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية من العمليات الجارية لوحدة توليد النقد. يبلغ معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية ١٢٪، ويبلغ معدل النمو المستخدم لاستقراء التدفقات النقدية بعد فترة خمس سنوات ٣٪. وبناء على نتائج تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة، خلصت المجموعة إلى أن المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد أعلى من قيمته الدفترية.

١٤- استثمارات عقارية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير	**-**	٢٩٥,٠٠٠
استبعاد خلال السنة	**-**	(٢٩٥,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر	**-**	-

شمل صافي الدخل من الاستثمار العقاري خلال ٢٠١٦ بقيمة لا شيء (٢٠١٥: ٥٦.٣٧ مليون درهم) ربحًا من بيع استثمار عقاري بمبلغ لا شيء (٢٠١٥: ٢٩.٥٣ مليون درهم).

١٥- فوائد مدينة وموجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ذمم تأمين مدينة	**٤٤,١١٩**	٥١,٩١٦
فوائد مدينة	**٢٥,٧٥٨**	٢٦,٢٢٤
مبالغ مدفوعة مقدماً	**٢٠,٩٢١**	٢١,٣٧٢
موجودات أخرى	**١٨,٦٩٥**	٢,٧٥٠
موجودات عقود إعادة التأمين	**١٦,٧٢٨**	١٦,٥٣٥
ذمم مدينة، صافية من مخصص الانخفاض في القيمة (٢)	**١٤,٧٦٦**	١٥,٢٢٨
مبالغ مستحقة من عملاء عن عقود إنشاءات (إيضاح ٣٣)	**٢,٠٢٨**	٤,١٥٤
أرباح مدينة (أ)	**٨٢٠**	٩٠١
دفعة مقدمة عن استثمار	**٣٠٢**	٣٠٢
	١٤٤,١٣٧	١٣٩,٣٨٢

i. تتعلق الأرباح المدينة بودائع الوكالة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وموجودات التمويل والاستثمار الإسلامي، وعقود المرابحة.

ii. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كانت هناك ذمم مدينة بقيمة اسمية ٦.١٩٦ ألف درهم (٢٠١٥: ٦.١٩٦ ألف درهم) تعرضت للانخفاض في القيمة وقد تم رصد مخصص لها.

	المجموع	لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة	تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة			
			أقل من ٣٠ يوماً	٣٠ – ٦٠ يوماً	٦١ – ٩٠ يوماً	أكثر من ٩٠ يوماً
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
٢٠١٦	**١٤,٧٦٦**	**١٠,٧٥٨**	**٢٢٢**	**١**	**-**	**٣,٧٨٥**
٢٠١٥	١٥,٢٢٨	١٠,٢٨٠	١,٠٥٢	٤٨	٣٤	٣,٨١٤

١٦- ودائع العملاء وحسابات هامشية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع تحت الطلب	**٢٢٥,٨٥١**	٣٦٩,٣١٤
ودائع لأجل	**١,٧٨٠,٨٦٤**	٢,٠٨٧,٨١٣
ودائع وكالة	**١١٢,٩١٣**	١٠٠,٤٥٣
	٢,١١٩,٦٢٨	٢,٥٥٧,٥٨٠
حسابات هامشية	**٧٢٢,٣٥٤**	٦٨٨,٠٩٥
	٢,٨٤١,٩٨٢	٣,٢٤٥,٦٧٥

فيما يلي تحليل ودائع العملاء من حيث القطاع:

حكومي	**٥٢٨,٤٨٥**	٧٩٧,٥٨٢
شركات	**٢,٣١٣,٤٩٧**	٢,٤٤٨,٠٩٣
	٢,٨٤١,٩٨٢	٣,٢٤٥,٦٧٥

ودائع العملاء محتفظ بها بأسعار فائدة ثابتة

تمثل الحسابات الهامشية الهوامش النقدية التي تم جمعها من العملاء من الشركات مقابل تسهيلات ائتمانية غير ممولة وممولة ممنوحة لهم في سياق العمل الاعتيادي. تحمل الحسابات الهامشية معدلات فائدة تتراوح بين لا شيء إلى ٣.٥٠٪ سنويا (٢٠١٥: لا شيء إلى ٣٪ سنويا).

١٧- قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل

قروض قصيرة الأجل

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير	**٣٤٠,٠٠٠**	١٩٠,٠٠٠
إضافات	**١٢,٥٠٠**	١٥٠,٠٠٠
مبالغ مسددة	**(١٦٠,٠٠٠)**	-
في ٣١ ديسمبر	**١٩٢,٥٠٠**	٣٤٠,٠٠٠

تحمل السندات والقروض قصيرة الأجل معدلات فائدة تتراوح بين ٣.١٣٪ إلى ٥.٠٢٪ سنويا (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢.١٣٪ إلى ٢.٧٨٪ سنويا).

قرض متوسط الأجل

حصلت المجموعة خلال ٢٠١٥ على قرض متوسط الأجل بقيمة ١٥٠ مليون درهم. والذي يستحق في ٢٠١٨ ويتم سداده على أقساط ربع سنوية.

١٨- فوائد دائنة ومطلوبات أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
أقساط غير مكتسبة	٩١,٧١٢	٧٩,٣١٢
ذمم دائنة تجارية	٣٨,٩٨٨	٥٦,٩٨٣
مصاريف مستحقة	٢٥,٠٧	٣٨,٠٥٧
فوائد دائنة	٢٦,٨٧٩	٢٢,١٩٠
إجمالي المطالبات القائمة	٢٠,٥٦٨	١٨,١٠٨
أرباح دائنة	١,٠٨٠	٧٠٦
مطلوبات أخرى	٤٣,٢٤٢	٣٥,١٦١
	٢٤٧,٤٧٦	٢٥٠,٥١٧

١٩- صكوك غير قابلة للتحويل

في يونيو ٢٠١٢، حصلت الشركة على تمويل من خلال صكوك ثانوية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية صادرة عن شركة دار التمويل صكوك ١ (المصدر والمنشأة لغرض خاص) بقيمة ١٥٠ مليون درهم وتستحق في يونيو ٢٠١٧. حملت الصكوك معدل ربح على أساس معدل إيبور لمدة ٦ أشهر زائدا ٣٪ أو ٦.٢٥٪ سنويا أيهما أعلى، ويُدفع الربح بشكل نصف سنوي بمبلغ يوزع دوريا. ووفقا لشروط وأحكام الإصدار، استُردت هذه بالكامل الصكوك في وقت مبكر بقيمتها الاسمية في يوليو ٢٠١٥.

٢٠- رأس المال

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
المصرّح به والمصدر والمدفوع بالكامل		
٣١٠,١ مليون سهم (٢٠١٥: ٣١٠,١ مليون سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (٢٠١٥: درهم واحد للسهم)	٣١٠,٠٥٠	٣١٠,٠٥٠

٢١- خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم

تدار خطة المدفوعات المبنية على الأسهم من قبل أحد الأمناء وتمنح مجلس الإدارة حق تحديد أسماء موظفي المجموعة المنتفعين بالأسهم الممنوحة. تحتسب المبالغ المكافئة للأسهم الممنوحة للموظفين ضمن المصاريف خلال الفترة التي تُمنح فيها الأسهم، بينما تدرج الأسهم المتبقية ضمن حقوق المساهمين. لم يتم منح أي أسهم خلال الفترة للموظفين وبلغت قيمة الأسهم القائمة غير الممنوحة بعد للموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغا وقدره ١.٧٥٠ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١.٧٥٠ ألف درهم).

٢٢- احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة، يتعين على الشركة أن تحوّل سنوياً إلى حساب الاحتياطي القانوني مبلغاً من المال يعادل نسبة ١٠٪ من أرباحها حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس مال الشركة. إن هذا الاحتياطي القانوني غير متوفر للتوزيع.

٢٣- توزيعات أرباح

وافقت الجمعية العمومية للشركة خلال اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٦ على توزيع أرباح نقدية بواقع ١٠ فلس للسهم (٢٠١٥: لا شيء للسهم) بقيمة إجمالية ٣٠،٩٤٥ ألف درهم وأسهم مجانية بقيمة لا شيء (٢٠١٥: ٧،٥٥٠ ألف درهم) وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتم سدادها خلال السنة.

٢٤- أسهم خزينة

تمثل أسهم الخزينة تكلفة ٤،٤٥٢ ألف سهم للشركة محتفظ بها لدى الشركة وشركة تابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٢،٧٩٠ ألف سهم).

	٢٠١٦		٢٠١٥	
	عدد الأسهم بالآلاف	ألف درهم	عدد الأسهم بالآلاف	ألف درهم
أسهم محتفظ بها بواسطة دار التمويل ش.م.ع	٢،٢٦٤	٥،٠٢٧	٦٠٢	٢،٠٤٣
أسهم محتفظ بها بواسطة دار التأمين ش.م.ع	٢،١٨٨	٧،٥٦٠	٢،١٨٨	٧،٧٠٧
	٤،٤٥٢	١٢،٥٨٧	٢،٧٩٠	٩،٧٥٠

حصلت المجموعة خلال سنة ٢٠١٤ على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لتنفيذ برنامج إعادة شراء الأسهم. وخلال سنة ٢٠١٦ تم شراء ما مجموعه ١،٦٦٢ ألف سهم (٢٠١٥: ١٣٠ ألف سهم) من السوق بمتوسط سعر ١.٧٩ درهم (٢٠١٥: ٢.٤٩ درهم) لكل سهم بإجمالي ٢،٨٣٧ ألف درهم (٢٠١٥: ٤٨٠ ألف درهم).

٢٥- التزامات ومطلوبات محتملة

تقدم المجموعة خطابات اعتماد وضمانات مالية لأطراف أخرى بالنيابة عن عملائها. ولهذه الاعتمادات والضمانات سقوف محددة وعادة ما تكون لفترة زمنية معينة.

تمثل الالتزامات الرأسمالية التكاليف الرأسمالية المستقبلية التي تعهدت بها المجموعة لإنفاقها على الموجودات خلال فترة زمنية محددة.

تمثل الالتزامات غير القابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية الالتزامات التعاقدية غير القابلة للإلغاء لمنح قروض واعتمادات متجددة.

كان لدى المجموعة التزامات ومطلوبات طارئة قائمة بنهاية السنة وهي كالتالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
خطابات اعتماد	١٦١،١٩٥	٢٢٩،٤٦٩
خطابات ضمان	١،٤٣٨،٥٤١	١،٤٠٦،٦٨٥
التزامات رأسمالية	٢٤	٧،٣٥٧
التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح تسهيلات ائتمانية	٣٧٠،١٢١	١٦١،٤٧٤
	١،٩٦٩،٨٨١	١،٨٠٤،٩٨٥

صدرت جميع الضمانات المالية في سياق العمل الاعتيادي.

٢٦- صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك	**٨,٤٦٧**	٧,١٠٤
قروض وسلفيات	**٢٣٨,٩١٦**	١٩٢,٤٢١
إيرادات من موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	**٢٤,٥٢٥**	٢٢,٧٦٣
أخرى	**١٠,٢٥٦**	١٠,٥٥٢
إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**٢٨٢,١٦٤**	٢٣٢,٨٩٠
ودائع العملاء	**(٤٨,٧٢٦)**	(٤٨,١١٠)
أرباح موزعة على المودعين	**(٢,٩٧٥)**	(٣,٢٧٧)
مبالغ مستحقة للبنوك	**(١٠,٦٢٣)**	(٨,٦١٨)
مصاريف الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين	**(٦٢,٣٩٧)**	(٦٠,٠٠٥)
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**٢١٩,٧٦٧**	١٧٢,٨٨٥

لا تحتسب أي إيرادات فوائد على القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها.

٢٧- صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الرسوم والعمولات		
أنشطة مالية مؤسسية وتجارية	**٢٦,٢١٠**	٢٨,٠٨٦
أنشطة تمويل التجزئة	**٣٤,٢٨٨**	٢٩,٢٦٧
	٦٠,٤٩٨	٥٧,٣٥٣
مصاريف الرسوم والعمولات	**(١٢,٤٧٨)**	(١٢,٧٦٥)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٤٨,٠٢٠**	٤٤,٥٨٨

٢٨- صافي خسائر العقود

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات عقود	-	١,٤٨١
تكاليف العقود	-	(٣,١٥٥)
صافي خسائر العقود	**-**	**(١,٦٧٤)**

٢٩- صافي إيرادات التأمين

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
صافي أقساط التأمين المكتسبة		
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	١٥٢,٩٤١	١١٩,٩٢٢
التغيّر في مخصص الأقساط غير المكتسبة	(٢٢,١٨٧)	(٢٢,٩٨٠)
إيرادات أقساط مكتسبة	١٣٠,٧٥٤	٩٦,٩٤٢
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	(٣٧,٨٨٦)	(٤١,٦٥٥)
التغير في جزء إعادة التأمين من مخصص الأقساط غير المكتسبة	٥,١٧٤	١٦,٥٣٥
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	(٣٢,٧١٢)	(٢٥,١٢٠)
	٩٨,٠٤٢	٧١,٨٢٢
صافي مطالبات التأمين المتكبدة		
مطالبات مدفوعة	(١٠٢,٥٠٥)	(٧٠,١٧١)
مصاريف مطالبات قائمة	(١٠,٧٢٣)	(٨,٢٣٠)
الحركات في الاحتياطيات	(٤,٢٨١)	(٣,٦٨٨)
مطالبات مستردة من شركات إعادة التأمين	٢٩,٩٥٦	١٤,٩٤٣
	(٨٧,٥٥٣)	(٦٧,١٤٦)
صافي خسائر عمولات التأمين		
إيرادات عمولات التأمين	٤,٤٤١	٧,٦٤٠
مصاريف عمولات التأمين	(٧,٢٦٧)	(١١,٥٨٠)
	(٢,٨٢٦)	(٣,٩٤٠)
صافي إيرادات التأمين	٧,٦٦٣	٧٣٦

٣٠- صافي الإيرادات من الاستثمارات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
ربح من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥,٤٤١	٣,٤١١
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٦,٠٨٦	(٧,٨٩٩)
توزيعات أرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٤٧٩	٨,٦٥٥
صافي الإيرادات من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٠,٠٠٦	٤,١٦٧
إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,٤٨٨	١١,٨٥٠
ربح من استبعاد استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٧١٣	١,٨٤٦
صافي الإيرادات من الاستثمارات	٤٠,٢٠٧	١٧,٨٦٣

٣١- العائد الأساسي والمخفّض على السهم

يحتسب العائد على السهم بتقسيم أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. ويحدَّد العائد المخفض على السهم بتعديل الأرباح والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة لبيان آثار الانخفاض المحتمل لجميع الأسهم العادية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم تصدر الشركة أي أدوات لها تأثير مخفّض على عائد السهم عند التحويل أو الممارسة.

يستند حساب العائد الأساسي والمخفض للسهم على البيانات التالية:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
أرباح السنة العائدة إلى حملة حقوق الملكية في الشركة الأم (ألف درهم)	٤٠,٢٩٦	٦٨,٥٧١
ناقصا: صكوك الشق الأول المدفوعة	(٢٢,٤٧٨)	(٨,١٢٥)
ناقصا: مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة	(٢,٠٧٦)	(٥,٣٧١)
	١٥,٧٤٢	٥٥,٠٧٥
عدد الأسهم العادية المصدرة (بالآلاف)	٣١٠,٠٥٠	٣١٠,٠٥٠
ناقصاً: أسهم الخزينة (بالآلاف)	(٤,٤٥٢)	(٢,٧٩٠)
ناقصاً: خطة مدفوعات الموظفين المبنية على أسهم (بالآلاف)	(١,٧٥٠)	(١,٧٥٠)
	٣٠٣,٨٤٨	٣٠٥,٥١٠
العائد على السهم (بالدرهم)	٠.٠٥	٠.١٨

٣٢- معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة في سياق عملها الاعتيادي معاملات مع الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وشركاتهم ذات العلاقة بالأسعار التجارية للفوائد والعمولات.

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات العلاقة بنهاية السنة والمدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات		
إلى كبار موظفي الإدارة	٨١١	٦٨٦
إلى أعضاء مجلس الإدارة	٨,٧٣٢	١٠,٩١١
إلى آخرين	٤,٠٣٥	١١,٥٥٩
ودائع العملاء		
من آخرين	١٣,٧٠٤	٩,٣١٨

المعاملات الهامة المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة كانت كالتالي:

قروض وسلفيات		
إلى كبار موظفي الإدارة	٢٣	١٤
إلى أعضاء مجلس الإدارة	٧٥١	٥٧٩
إلى آخرين	-	٣,١
ودائع العملاء		
من آخرين	٩٥	٥٩
مكافآت كبار موظفي الإدارة		
منافع قصيرة الأجل (رواتب ومنافع وحوافز)	٢٤,٢٨٣	٢٢,٨٩٤

تشمل الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأطرافهم ذات العلاقة خلال سياق العمل الاعتيادي بقيمة ٨,٧٣٢ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ١٠,٩١١ ألف درهم). ورغم أن هذه المعاملات غير مسموح به بموجب الفقرة (٣) من المادة ١٥٣ من قانون الشركات، فإن المجموعة بصدد الحصول على التوضيحات فيما يتعلق بمدى سريان هذه المادة على شركات التمويل التي تخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٣٣- عقود الإنشاءات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف إنشاءات متكبدة مضافاً إليها الأرباح المنسوبة		
ناقصا الخسائر المسجلة حتى تاريخه	١٧,٢٣٦	٧٥٣,٩٢٢
ناقصاً: الدفعات المرحلية حتى تاريخه	(١٥,٢٠٨)	٧٤٩,٧٦٨
	٢,٠٢٨	٤,١٥٤
المسجل والمدرج ضمن البيانات المالية الموحدة تحت بند المبالغ المستحقة من العملاء عن عقود الإنشاءات (إيضاح ١٥)	٢,٠٢٨	٤,١٥٤

٣٤- موجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع

أعلنت المجموعة خلال السنة عن نيتها استبعاد اثنين من أصولها وبدأت في تنفيذ برنامج فعال للعثور على مشتر للأصلين. وبالتالي، عُرضت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة لاحقا كمحتفظ بها للبيع في البيانات المالية الموحدة.

صنفت الموجودات والمطلوبات التالية كمحتفظ بها للبيع:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
استثمار عقاري	٨٣,٠٠٠	٨٣,٨٠٠
موجودات أخرى	٤٢,٢١٥	٤٢,٢١٥
	١٢٥,٢١٥	١٢٦,٠١٥
مطلوبات أخرى	٢٩,٩٠٢	٢٩,٩٠٢

هناك إيرادات بقيمة ٦.٨٨٥ ألف درهم (٢٠١٥: ١٠.١٨٩ ألف درهم) تتعلق بالموجودات المذكورة تم تصنيفها ضمن صافي الإيرادات من الموجودات المحتفظ بها للبيع في بيان الدخل الموحد.

مبنى آل نهيان التجاري في أبوظبي

طُبقت طريقة العائد بواسطة خبير مستقل لتقييم هذا الاستثمار العقاري. تعمل هذه الطريقة على حساب قيمة العقار بناء على صافي العائد المقدر للعقار وتحديد العائد المناسب الذي يعكس اتجاه ووضع السوق. ومن أجل تقييم العقار، استخدم خبير التقييم إيرادات الإيجار الحالية ثم قام بتسويتها مع المصروفات مثل فترة عدم الإشغال والصيانة للعقار. كما روعي الموقع المميز ومستوى الصيانة والإشغال.

٣٤	موجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع (تابع)	
	مبنى آل نهيان التجاري في أبوظبي (تابع)	

	أسلوب التقييم	المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	المدى
استثمار عقاري	طريقة العائد	عائد الإيجار السنوي المقدر السائد في السوق	٧,٦ – ٨,٧ مليون درهم
		العائد	٨,٥٪ – ٩,٥٪
		مستوى الإشغال	٩٥٪ – ١٠٠٪

٣٥- معلومات القطاعات

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية في ستة قطاعات عمل رئيسية وهي كالتالي:

i. قطاع تمويل الأفراد والشركات ويشمل في الأساس تقديم القروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد

ii. قطاع الاستثمار ويشمل إدارة المحفظة الاستثمارية وأنشطة الخزينة لدى المجموعة.

iii. قطاع التمويل والاستثمار الإسلامي ويشمل النشاط الرئيسي لإحدى الشركات التابعة للمجموعة المتمثل في تقديم خدمات الاستثمار وتمويل الأفراد والشركات وما يرتبط بها من خدمات أخرى وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

iv. قطاع التأمين ويشمل الشركات التابعة للمجموعة التي تقدم خدمات التأمين باستثناء التأمين على الحياة.

v. قطاع الإنشاءات ويشمل الشركات التابعة للمجموعة العاملة في قطاع الإنشاءات العقارية وما يرتبط به من خدمات.

vi. قطاع الوساطة ويشمل الشركات التابعة للمجموعة التي تقدم خدمات الوساطة المالية.

تمثل هذه القطاعات الأساس الذي تستند عليه المجموعة في تقديم معلوماتها الرئيسية حول القطاعات. تبرَم المعاملات بين القطاعات بالأسعار التي تحددها الإدارة مع مراعاة تكلفة التمويل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (تابع)

٣٥ معلومات القطاعات (تابع)

٣٥ – ١ المنتجات والخدمات التي تحصل منها القطاعات التشغيلية على إيراداتها

المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة مبينة كالتالي:

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦							
	تمويل الشركات والأفراد ألف درهم	الاستثمار ألف درهم	التمويل الإسلامي والاستثمار ألف درهم	الإنشاءات ألف درهم	الوساطة المالية ألف درهم	التأمين ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٣٧,٦٧١	٩,١٢٣	٢٥,٥٠٣	-	٧,٤٤٠	٢,٤٢٧	-	٢٨٢,١٦٤
مصاريف الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين	(٤٨,٧٢٦)	(٨,٦٠٨)	(٢,٩٧٥)	-	(٢,٠٨٨)	-	-	(٦٢,٣٩٧)
صافي الإيرادات من الأدوات الدائمة	-	٢٥,٦٠٥	-	-	-	-	-	٢٥,٦٠٥
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٣٩,٨٤٩	-	١,٦٣١	-	٦,٥٤٠	-	-	٤٨,٠٢٠
صافي إيرادات التأمين	-	-	-	-	-	٧,٦٦٣	-	٧,٦٦٣
صافي إيرادات الاستثمار	-	٤٠,٢٠٧	-	-	-	-	-	٤٠,٢٠٧
حصة من نتائج شركة زميلة	-	(١,٢١٠)	-	-	-	-	-	(١,٢١٠)
إيرادات تشغيلية أخرى	٢,٤٨٤	٣,٠٧٦	-	٥,٤٥٧	٦٠	٢,٩٨٤	-	١٤,٠٦١
مجموع الإيرادات التشغيلية	٢٣١,٢٧٨	٦٨,١٩٣	٢٤,١٥٩	(٥,٤٥٧)	١١,٩٥٢	١٣,٠٧٤	-	٣٥٤,١١٣
استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات	-	(١٧٥)	(٩٣٢)	(١٢٣)	(٦٤٦)	(٩٧٤)	(٤,٤٥٩)	(٧,٣٠٩)
مصاريف ورسوم أخرى	(٤٧,١٧٤)	(١٠,٠٤٤)	(١٥,٧٠٠)	(٤,٥٥٥)	(٨,٠٣٣)	(٣٠,٦٧٤)	(٧٧,٦٤٠)	(١٩٣,٨٢٠)
مجموع المصاريف والرسوم الأخرى	(٤٧,١٧٤)	(١٠,٢١٩)	(١٦,٦٣٢)	(٤,٦٧٨)	(٨,٦٧٩)	(٣١,٦٤٨)	(٨٢,٠٩٩)	(٢٠١,١٢٩)
أرباح (خسائر) السنة قبل الانخفاض في القيمة	١٨٤,١٠٤	٥٧,٩٧٤	٧,٥٢٧	٧٧٩	٣,٢٧٣	(١٨,٥٧٤)	(٨٢,٠٩٩)	١٥٢,٩٨٤
صافي مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	(٩٥,١٩٥)	-	-	-	-	-	-	(٩٥,١٩٥)
صافي مخصصات الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	-	(٢٦,٥٧٥)	-	-	-	-	(٢٦,٥٧٥)
أرباح (خسائر) السنة بعد الانخفاض في القيمة	٨٨,٩٠٩	٥٧,٩٧٤	(١٩,٠٤٨)	٧٧٩	٣,٢٧٣	(١٨,٥٧٤)	(٨٢,٠٩٩)	٣١,٢١٤
الدخل من الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	٦,٨٨٥	-	-	-	-	-	٦,٨٨٥
صافي ربح / (خسارة) السنة	٨٨,٩٠٩	٦٤,٨٥٩	(١٩,٠٤٨)	٧٧٩	٣,٢٧٣	(١٨,٥٧٤)	-	٣٨,٠٩٩
موجودات القطاع	١,٨٧٣,٥٦٠	١,٨٤٣,١٢٨	٢٨١,٣٦٩	٤,٣٦٨	١٩٢,٦٨٠	٢١٧,٢٣٨	-	٤,٤١٢,٣٤٣
مطلوبات القطاع	١,٨٢٧,٢٧٧	١,١٨٤,٦١٣	١٩٢,٨٨٣	١٦,٣٣٤	١١٦,٠٠٢	١٢١,٤٨٢	-	٣,٤٥٨,٥٩١
إضافات على الموجودات غير المتداولة خلال السنة	-	٣٤	٨٠٦	-	٥٩	٨٠٤	٤,٧٣٨	٦,٤٤١

٣٥ معلومات القطاعات (تابع)

٣٥ – ١ المنتجات والخدمات التي تحصل منها القطاعات التشغيلية على إيراداتها (تابع)

المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة مبينة كالتالي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	تمويل الشركات والأفراد ألف درهم	الاستثمار ألف درهم	التمويل الإسلامي والاستثمار ألف درهم	الإنشاءات ألف درهم	الوساطة المالية ألف درهم	التأمين ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات الفوائد والإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١٩١,٥٣٢	١٠,٤٠٠	٢٢,٧٦٣	-	٧,٩٣٥	٢٦٠	-	٢٣٢,٨٩٠
مصاريف الفوائد والأرباح الموزعة على المودعين	(٤٧,٢٨٢)	(٦,٥٨٩)	(٣,٢٧٧)	-	(٢,٨٥٧)	-	-	(٦٠,٠٠٥)
صافي الإيرادات من الأدوات الدائمة	-	٢٥,٥٥٧	-	-	-	-	-	٢٥,٥٥٧
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٣٤,٩٨٤	-	٢,٣٣٤	-	٧,٢٧٠	-	-	٤٤,٥٨٨
صافي أرباح العقود	-	-	-	(١,٦٧٤)	-	-	-	(١,٦٧٤)
صافي خسائر التأمين	-	-	-	-	-	٧٣٦	-	٧٣٦
الأرباح الموزعة على حملة الصكوك	-	(٥,١٢٩)	-	-	-	-	-	(٥,١٢٩)
صافي إيرادات الاستثمار	-	١٧,٨٦٣	-	-	-	-	-	١٧,٨٦٣
حصة من نتائج شركة زميلة	-	٧,١٨٠	-	-	-	-	-	٧,١٨٠
إيرادات تشغيلية أخرى	١,٧٢٦	٥٩,٠٣٢	-	١,٣٢٢	-	-	-	٦٢,٠٨٠
مجموع الأرباح (الخسائر) التشغيلية	١٨٠,٩٦٠	١٠٨,٣١٤	٢١,٨٢٠	(٣٥٢)	١٢,٣٤٨	٩٩٦	-	٣٢٤,٠٨٦
استهلاك ممتلكات وتجهيزات ومعدات	-	(١٦٤)	(٦٦٩)	(٣٢٠)	(٥٥٦)	(١,٠٦٨)	(٣,٦٧٣)	(٦,٤٥٠)
مصاريف ورسوم أخرى	(٤٦,٦٠٩)	(١١,٣٤٤)	(١٤,٣٥٤)	(١,٤١٠)	(٨,١٦٥)	(٢٧,٢٧٩)	(٧١,٠٥٧)	(١٨٠,٢١٨)
مجموع المصاريف والرسوم الأخرى	(٤٦,٦٠٩)	(١١,٥٠٨)	(١٥,٠٢٣)	(١,٧٣٠)	(٨,٧٢١)	(٢٨,٣٤٧)	(٧٤,٧٣٠)	(١٨٦,٦٦٨)
أرباح (خسائر) السنة قبل الانخفاض في القيمة	١٣٤,٣٥١	٩٦,٨٠٦	٦,٧٩٧	(٢,٠٨٢)	٣,٦٢٧	(٢٧,٣٥١)	(٧٤,٧٣٠)	١٣٧,٤١٨
صافي مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	(٨٠,١٤٧)	-	-	-	-	-	-	(٨٠,١٤٧)
صافي مخصصات الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	-	-	(٥,٧٦٣)	-	-	-	-	(٥,٧٦٣)
أرباح (خسائر) السنة بعد الانخفاض في القيمة	٥٤,٢٠٤	٩٦,٨٠٦	١,٠٣٤	(٢,٠٨٢)	٣,٦٢٧	(٢٧,٣٥١)	(٧٤,٧٣٠)	٥١,٥٠٨
الدخل من الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	١٠,١٨٩	-	-	-	-	-	١٠,١٨٩
صافي أرباح (خسائر) السنة	٥٤,٢٤	١٠٦,٩٩٥	١,٠٣٤	(٢,٠٨٢)	٣,٦٢٧	(٢٧,٣٥١)	(٧٤,٧٣٠)	٦١,٦٩٧
موجودات القطاع	٢,٠٠٣,٠٠٤	٢,٣٠٤,٢٧٧	٣٠١,٠٧٦	١٠,٨٦٥	١٧٩,٨٢٠	٢٤٢,٨٠٩	-	٥,٠٤١,٨٥١
مطلوبات القطاع	١,٩٧٥,١٣٥	١,٦٤٦,٨٧٦	١٩٤,٥٥٤	٢٣,٦١٠	١٠٥,٧٣٣	١٤١,٧٥٨	-	٤,٠٨٧,٦٦٦
إضافات على الموجودات غير المتداولة خلال السنة	-	١٧٨	٢,٤٠٨	-	١,٣٨٩	١,٢٥٦	٥,٠٩٩	١٠,٣٣٠

تمثل الإيرادات المدرجة أعلاه الإيرادات المحققة من العملاء الخارجيين، وقد تم حذف الإيرادات والمصاريف بين القطاعات بالكامل.

لأغراض مراقبة أداء القطاعات وتخصيص الموارد بين القطاعات:

- تم توزيع جميع الموجودات على القطاعات التشغيلية. والموجودات التي تستخدم بصورة مشتركة بين القطاعات التشغيلية تم توزيعها على أساس الإيرادات المحققة من كل قطاع تشغيلي.
- تم توزيع جميع المطلوبات على القطاعات التشغيلية. والمطلوبات التي تتحملها القطاعات التشغيلية بصورة مشتركة تم توزيعها بالنسبة والتناسب وفقا لموجودات القطاعات.

٢-٣٥ المعلومات الجغرافية

تزاول المجموعة معظم نشاطها في دولة الإمارات العربية المتحدة (بلد المقر).

٣-٣٥ المعلومات حول كبار العملاء

لا يوجد عميل واحد يمثل ما يزيد على ١٠٪ من إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين.

٣٦- إدارة المخاطر

١-٣٦ مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقا لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصرا هاما في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وهذه الأخيرة تنقسم إلى مخاطر تجارية وغير تجارية. كما تتعرض المجموعة لمخاطر التشغيل.

(أ) هيكل إدارة المخاطر

وتمشيا مع أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية العالمية، تقع المسؤولية الشاملة لإدارة المخاطر على عاتق مجلس إدارة المجموعة الذي تنبثق عنه لجنة الاستثمار والائتمان التي تضم ستة من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس قسم المخاطر بالمجموعة الذين يتحملون مسؤولية تحديد المخاطر ومراقبتها.

i. أعضاء مجلس الإدارة

تقع المسؤولية الشاملة لإدارة المخاطر على عاتق مجلس إدارة المجموعة. ويوفر المجلس التوجيهات والاستراتيجيات والإشراف على جميع الأنشطة من خلال اللجان المختلفة.

ii. لجنة التدقيق

تضم لجنة التدقيق ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. وتتولى اللجنة المسؤولية الكاملة عن تقييم نتائج التدقيق الداخلي وتوجيه تنفيذ توصيات التدقيق والإشراف على أنشطة التدقيق الداخلي ضمن بيئة الرقابة الداخلية والإطار التنظيمي للمجموعة. ينص ميثاق لجنة التدقيق المعتمد رسميا على مهام ومسؤوليات اللجنة، بما يتماشى مع أفضل ممارسات وضوابط الرقابة.

iii. لجنة الموجودات والمطلوبات

تشمل عملية إدارة الموجودات والمطلوبات أنشطة التخطيط والشراء وتوجيه تدفق الأموال من خلال المؤسسة. والهدف النهائي من هذه العملية هو توليد أرباح كافية ومستقرة وبناء رأس مال ثابت للمؤسسة بمرور الوقت، والمجازفة المحسوبة. لدى المجموعة سياسة واضحة لإدارة الموجودات والمطلوبات تحدد هدف ودور ووظيفة لجنة الموجودات والمطلوبات التي تعد الجهة المسؤولة داخل المجموعة عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية لإدارة المخاطر المرتبطة بالميزانية العمومية. تضم اللجنة الإدارة العليا للمجموعة، وتجتمع مرة واحدة على الأقل في الشهر.

iv. لجنة الاستثمار والائتمان

تتم الموافقة على جميع العروض التجارية الكبرى للعملاء من خلال لجنة الاستثمار والائتمان التي تعد لجنة فرعية لمجلس الإدارة. ويحدد دليل سياسة الائتمان على نحو جيد إجراءات الموافقة والسلطات المخولة لأعضاء اللجنة. يشمل الدليل مختلف الإجراءات الواجب اتباعها من قبل مديري العلاقات المعنيين باستقطاب العملاء للمجموعة. وقد تم تحديد الجوانب المختلفة لعملية الموافقة على الائتمان في السياسة التي توفر الموافقة الفعالة على العروض.

v. قسم إدارة المخاطر

قسم إدارة المخاطر هو وحدة مستقلة تتبع رئيس قسم المخاطر بالمجموعة. ويتحمل القسم المسؤولية عن تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الناجمة عن جميع الأنشطة المنجزة من مختلف وحدات العمل لدى المجموعة. تتم هذه العملية بالتعاون مع الوحدات لتحديد ومعالجة المخاطر عن طريق وضع سقوف لها والإبلاغ عن مدى الوصول لها.

كما يراقب القسم مدى الامتثال للإجراءات التنظيمية وإجراءات المجموعة لمكافحة غسيل الأموال.

vi. الخزينة

قسم الخزينة هو المسؤول عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى المجموعة.

vii. التدقيق الداخلي

يتم التدقيق على عمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة سنويا من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات وامتثال المجموعة للإجراءات. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج أعمال التقييم مع الإدارة ويرفع نتائجه وتوصياته إلى لجنة التدقيق. يقدم رئيس التدقيق الداخلي تقاريره المباشرة إلى لجنة التدقيق بما يصون الاستقلالية والموضوعية في جميع تكليفات التدقيق التي تتم داخل المجموعة.

(ب) نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيّم قدرتها العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الشركات ثم يتم معالجتها من أجل تحليل المخاطر ومراقبتها وتحديدها في وقت مبكر. يتم تقديم وشرح هذه المعلومات لقسم إدارة المخاطر ورؤساء أقسام العمل. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان، والاستثناءات من السقوف، والتغيرات على محفظة المخاطر. كما تقدَّم تقارير شهرية حول قطاعات العمل والعملاء والمخاطر الجغرافية. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي. كما يتلقى قسم إدارة المخاطر تقريرا شاملا كل ثلاثة أشهر حول المخاطر ويوفر التقرير جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المجموعة وتحديدها.

وعلى جميع مستويات المجموعة، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

(ج) الحد من مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة في إطار إدارتها الشاملة للمخاطر بعض الأدوات لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

تعتمد المجموعة بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضها لمخاطر الائتمان.

(د) تركيز المخاطر

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدرٍ مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. يشير التركيز في المخاطر إلى تأثر أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنويع في أنشطة الإقراض لتفادي تركز المخاطر لدى أفراد أو مجموعات من العملاء في قطاعات أو أنشطة معينة.

يتم بيان التفاصيل المتعلقة بهيكل القروض والسلفيات ومحفظة التمويل والاستثمار الإسلامي في الإيضاحات ٥ و٦ و٧. ويتم بيان المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان على الاستثمارات في الإيضاح ٣-٣٦.

٣٦-٢ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والأوراق المالية ذات العائد الثابت.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المحملة بالفائدة.

يوضح الجدول التالي مدى تأثر بيان الدخل بالتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على نتائج المجموعة خلال السنة.

إن تأثر بيان الدخل يتمثل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الأرباح السنوية للمجموعة، وذلك استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية المحمّلة بأسعار فائدة متغيرة والمحتفظ بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

التأثير على الأرباح ألف درهم	
٢٠١٦	
+١٠٠ زيادة في نقاط الأساس	**١٠,٠٠٧**
-١٠٠ نقص في نقاط الأساس	**(٧,١٢٦)**
٢٠١٥	
+١٠٠ زيادة في نقاط الأساس	١٠,٠٢٧
-١٠٠ نقص في نقاط الأساس	(١٠,٠٢٧)

(ب) مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حدد مجلس الإدارة سقوفا على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يوميا والتأكد من التزامها بالسقوف الموضوعة.

تعد مخاطر العملات الأجنبية محدودة حيث إن نسبة كبيرة من عمليات المجموعة وموجوداتها ومطلوباتها النقدية مقومة بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. وبما أن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي، فلا تتضمن الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية. كما أن التعرض للعملات الأخرى ليس هاما للمجموعة بصورة عامة.

(ج) مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم والأوراق المالية ذات العائد الثابت للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم والعائد الثابت وقيمة الأدوات الفردية. تنتج مخاطر الأسعار من المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

يبين الجدول التالي تقدير تأثير التغير المحتمل في أسواق الأسهم والعائد الثابت على بيان الدخل للمجموعة. يتمثل التأثير على بيان الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في المعايير المرجعية للأسهم والعائد الثابت على القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

	مستوى التغير المفترض	التأثير على صافي الدخل ٢٠١٦ ألف درهم	التأثير على صافي الدخل ٢٠١٥ ألف درهم
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	٢٪	**٢,٤٦٣**	٢,٣٩٢
مؤشر سوق دبي المالي	٢٪	**١,٥٨٢**	٢,٥٤٠
أوراق مالية بعائد ثابت	٢٪	**٥٠**	١٨٣

مبين أدناه التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) بسبب التغير المعقول المحتمل في مؤشرات الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	مستوى التغير المفترض	التأثير على صافي الدخل ٢٠١٦ ألف درهم	التأثير على صافي الدخل ٢٠١٥ ألف درهم
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٪	**٣,٠٢٤**	٢,٧٣٧
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	٢٪	**٩٣٨**	٧٠٨
مؤشر سوق دبي المالي	٢٪	**٤٨٨**	٥٨٨
سوق الكويت للأوراق المالية			

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاضات في أسعار الأسهم والأوراق المالية ذات العائد الثابت مكافئاً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبين أعلاه.

٣٦ إدارة المخاطر (تابع)
٣٦-٣ مخاطر الائتمان

٣٦-٣ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، والحد من المعاملات مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. وبالإضافة إلى رصد سقوف للائتمان، تدير المجموعة المخاطر المتعلقة بأنشطتها التجارية عن طريق ترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف المناسبة، وكذلك تقليص فترة التعرض. وقد تقوم المجموعة في بعض الحالات بتصفية المعاملات أو التنازل عنها لأطراف مقابلة أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان.

وضعت المجموعة إجراءات لمراجعة الجدارة الائتمانية للكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

مخاطر الالتزامات بالائتمان

تقدم المجموعة ضمانات لعملائها الأمر الذي قد يتطلب من المجموعة أن تؤدي دفعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه الدفعات من العملاء على أساس شروط خطابات الضمان. كما أنها تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة على القروض ويتم الحد منها بنفس إجراءات وسياسات الرقابة.

(أ) التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي. يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض ٢٠١٦ ألف درهم	إجمالي الحد الأقصى للتعرض ٢٠١٥ ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٩,٦٥٤**	٢٦,٠١٥
مبالغ مستحقة من البنوك	**٧٥٧,٧٤١**	١,٢٥٢,٠٢٨
قروض وسلفيات	**٢,٠٥٣,٥٢٩**	٢,١٠٢,٥٣٤
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	**١٨٠,٠١٦**	٢٠١,١٨٩
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال	**٣٨٠,٦٨٢**	٣٦٧,٨٢٨
الدخل الشامل الآخر	**١٢٨,٥٦٩**	١٦٧,١٩٣
استثمارات (أدوات دين)	**٦,٠٠٠**	٦,٠٠٠
وديعة إلزامية	**١٢٢,٩١٤**	١١٧,٧٠٨
موجودات أخرى معرضة لمخاطر الائتمان	**٣,٦٤٩,١٠٥**	٤,٢٤٠,٤٩٥
مطلوبات طارئة	**١,٥٩٩,٧٣٦**	١,٦٣٦,١٠٤
التزامات	**٣٧٠,١٤٥**	١٦١,٤٧٤
المجموع	**٥,٦١٨,٩٨٦**	٦,٠٣٨,١٢٣

(ب) تركيز مخاطر الائتمان

يدار تركيز المخاطر من حيث العميل / الطرف المقابل على أساس المنطقة الجغرافية وقطاع العمل. بلغت قيمة التعرضات الائتمانية الممولة وغير الممولة لأكبر خمسة مقترضين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما مقداره ٣٩٠,٧٦٨ ألف درهم (٢٠١٥: ٣٥٥,٠٧٥ ألف درهم) قبل مراعاة الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى وما مقداره ٤٤,٣٧٩ ألف درهم (٢٠١٥: ٣٨,٠٢٤ ألف درهم) دون الحماية المذكورة، على التوالي.

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
المنطقة الجغرافية		
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢٥٢,٩٧٦	٣,٤٧٥,٨٣٢
دول عربية أخرى	٨٨,٠٥٩	٨٢,٣٤٨
أوروبا	٢٤٣,٧٥٤	٦١٤,٩٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٣,٠٣٠
باقي دول العالم	٦٤,٣١٦	٦٤,٣٤٥
الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان	٣,٦٤٩,١٠٥	٤,٢٤٠,٤٩٥

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
قطاع العمل		
تجاري وشركات	١,٨٤٦,٩٠١	١,٩٥٦,٢١٩
أفراد	٤١١,٨٥٤	٣٦١,٨٨١
بنوك ومؤسسات مالية	١,٢٨٦,٦٤٦	١,٨١٣,٠٦٤
أخرى	١٠٣,٧٠٤	١٠٩,٣٣١
الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان	٣,٦٤٩,١٠٥	٤,٢٤٠,٤٩٥

(ج) الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي على النحو التالي:

النقد أو الأوراق المالية فيما يتعلق بمعاملات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي.

الرهون على الممتلكات العقارية والمخزون والذمم المدينة التجارية والأوراق المالية فيما يتعلق بقروض الشركات.

الشيكات الآجلة وشيكات الضمان فيما يتعلق بقروض الأفراد.

تحصل المجموعة أيضا على ضمانات من الشركات الأم فيما يتعلق بالقروض لشركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقات المعنية، وتقدر القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها وذلك أثناء فحص مدى كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة. وقد قدرت الإدارة القيمة العادلة للضمانات وغيرها من التعزيزات الائتمانية عن الموجودات المالية المعرضة لانخفاض فردي في القيمة بمبلغ ١٦.٣٣٣ ألف درهم تقريبا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ١٥.٤٠١ ألف درهم).

تنص سياسة المجموعة على استبعاد الموجودات المعاد تملكها، وغيرها من الاستثمارات العقارية، بطريقة منظمة. وتستخدم عائدات الاستبعاد في خفض أو سداد المديونيات القائمة. وعموما لا تشغل المجموعة العقارات المعاد تملكها بغرض الاستخدام التجاري.

(د) الجودة الائتمانية لفئات الموجودات المالية

تدار الجودة الائتمانية للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الأصل، استنادا إلى نظام التصنيف الائتماني للمجموعة. والمبالغ المعروضة صافية من مخصصات انخفاض القيمة.

	لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة		تأخر سدادها أو انخفاض فردي في القيمة	المجموع
	درجة القبول	درجة المراقبة		
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٦				
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١٩,٦٥٤	-	-	١٩,٦٥٤
مبالغ مستحقة من البنوك	٧٥٧,٧٤١	-	-	٧٥٧,٧٤١
قروض وسلفيات	١,٨٩١,٧٤٦	١٠,٣٠٥	١٥١,٤٧٨	٢,٠٥٣,٥٢٩
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١٧٤,٥٠٣	-	٥,٥١٣	١٨٠,٠١٦
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٨٠,٦٨٢	-	-	٣٨٠,٦٨٢
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٢٨,٥٦٩	-	-	١٢٨,٥٦٩
وديعة نظامية	٦,٠٠٠	-	-	٦,٠٠٠
موجودات أخرى	١٢٢,٩١٤	-	-	١٢٢,٩١٤
المجموع	٣,٤٨١,٨٠٩	١٠,٣٠٥	١٥٦,٩٩١	٣,٦٤٩,١٠٥
٢٠١٥				
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢٦,٠١٥	–	–	٢٦,٠١٥
مبالغ مستحقة من البنوك	١,٢٥٢,٠٢٨	–	–	١,٢٥٢,٠٢٨
قروض وسلفيات	١,٩٠٤,٩٤٤	٩٩,٧٠١	–	٢,١٠٢,٥٣٤
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١٩٧,٦٠٥	–	٩٧,٨٨٩	٢٠١,١٨٩
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٦٧,٨٢٨	–	٣,٥٨٤	٣٦٧,٨٢٨
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٦٧,١٩٣	–	–	١٦٧,١٩٣
وديعة نظامية	٦,٠٠٠	–	–	٦,٠٠٠
موجودات أخرى	١١٧,٧٠٨	–	–	١١٧,٧٠٨
المجموع	٤,٠٣٩,٣٢١	٩٩,٧٠١	١٠١,٤٧٣	٤,٢٤٠,٤٩٥

مبين أدناه تحليل القروض والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتأخرة السداد من حيث فترة التعثر.

تحليل فترة التعثر للقروض والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية متأخرة السداد أو التي تعرضت لانخفاض في القيمة.

	أقل من ٣٠ يوماً ألف درهم	٣١ إلى ٦٠ يوماً ألف درهم	٦١ إلى ٩٠ يوماً ألف درهم	أكثر من ٩١ يوماً ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٦					
تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة	٤٢,٢٥٩	٢٣,٧٠٩	٢,٧٣٥	٢,٢٧٦	٧٠,٩٧٩
تعرضت للانخفاض في القيمة	-	-	-	٨٦,٠١٢	٨٦,٠١٢
إجمالي الأرصدة التي تأخر سدادها أو تعرضت للانخفاض في القيمة	٤٢,٢٥٩	٢٣,٧٠٩	٢,٧٣٥	٨٨,٢٨٨	١٥٦,٩٩١
٢٠١٥ (مُعاد بيانه)					
تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة	٢١,٦١٨	٢,٦٠٩	٧,١٣٨	١٧,٨٤٠	٤٩,٢٠٥
تعرضت للانخفاض في القيمة	–	–	–	٥٢,٢٦٨	٥٢,٢٦٨
إجمالي الأرصدة التي تأخر سدادها أو تعرضت للانخفاض في القيمة	٢١,٦١٨	٢,٦٠٩	٧,١٣٨	٧٠,١٠٨	١٠١,٤٧٣

٣٦-٤ إدارة مخاطر السيولة والتمويل

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة مؤسسة ما على الوفاء بمتطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تدني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل المباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما يعادله والأوراق المالية القابلة للتداول.

تحليل الموجودات والمطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول التالي آجال استحقاق موجودات المجموعة ومطلوباتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بناء على آجال الاستحقاق التعاقدية:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى أقل من سنة واحدة ألف درهم	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢٧,٠٤٢	-	-	-	٢٧,٤٠٢
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٧١٧,٤٣٢	٤٠,٣٠٩	-	-	٧٥٧,٧٤١
قروض وسلفيات، بالصافي	٦٢٠,٤٩٦	٤٦٢,٠٩١	٦٦٨,٤٦٢	٣٠٢,٤٨٠	٢,٠٥٣,٥٢٩
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٥٤,٧٢٠	٤٨,٦٦٢	٧٣,٣٢٥	٣,٣٠٩	١٨٠,٠١٦
استثمارات، شاملة الشركة الزميلة	٣١٠,٩٦٤	١٤٩,٩١٨	٢٣٠,٥٠٦	٤٠٤,٨٤٩	١,٠٩٦,٢٣٧
وديعة نظامية	-	-	-	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
موجودات أخرى	٣٢,١٥١	٩٠,٧٦٣	-	-	١٢٢,٩١٤
موجودات مالية	١,٧٦٢,٨٠٥	٧٩١,٧٤٣	٩٧٢,٢٩٣	٧١٦,٦٣٨	٤,٢٤٣,٤٧٩
الموجودات غير المالية	٢١,٢٢٣	١٢٥,٢١٥	١٤,٦٧٦	٧,٧٥٠	١٦٨,٨٦٤
مجموع الموجودات	١,٧٨٤,٠٢٨	٩١٦,٩٥٨	٩٨٦,٩٦٩	٧٢٤,٣٨٨	٤,٤١٢,٣٤٣
المطلوبات					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	٤٧,١٧٥	-	-	٤٧,١٧٥
ودائع العملاء وحسابات هامشية	٦١٠,٦٩٨	١,٣١٤,٤١٧	٩١٦,٨٦٧	-	٢,٨٤١,٩٨٢
قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل	٤٥,٠٠٠	١٩٧,٥٠٠	٣٧,٥٠٠	-	٢٨٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	٦٣,٨١٩	٦٦,٩٣٨	-	-	١٣٠,٧٥٧
المطلوبات المالية	٧١٩,٥١٧	١,٦٢٦,٠٣٠	٩٥٤,٣٦٧	-	٣,٢٩٩,٩١٤
المطلوبات غير المالية	٢٥,٠٠٧	١٢١,٦١٤	-	١٢,٠٥٦	١٥٨,٦٧٧
مجموع المطلوبات	٧٤٤,٥٢٤	١,٧٤٧,٦٤٤	٩٥٤,٣٦٧	١٢,٠٥٦	٣,٤٥٨,٥٩١
مطلوبات طارئة	١,١٩٦,٠٣٦	٢٧١,٠١٩	١٣٢,٤٥٠	٢٣١	١,٥٩٩,٧٣٦
التزامات	٣٧٠,١٤٥	-	-	-	٣٧٠,١٤٥
المجموع	١,٥٦٦,١٨١	٢٧١,٠١٩	١٣٢,٤٥٠	٢٣١	١,٩٦٩,٨٨١

تحليل الموجودات والمطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية (تابع)

فيما يلي آجال استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	أقل من ٣ أشهر	٣ أشهر إلى أقل من سنة واحدة	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٣,٤١٧	–	–	–	٣٣,٤١٧
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١,٢٢٩,٦٤٢	٢٢,٣٨٦	–	–	١,٢٥٢,٠٢٨
قروض وسلفيات، بالصافي	٥٩٣,٠٩٦	٥٥٣,٧٠٠	٨٦٧,٤١٣	٨٨,٣٢٥	٢,١٠٢,٥٣٤
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٥٨,٢٠٧	٤٧,٣٤٤	٩٤,٥٩٠	١,٠٤٨	٢٠١,١٨٩
استثمارات، شاملة الشركة الزميلة	٢٧٦,٧٤٤	٢٩,٤١٢	٤٤٧,٤٢٢	٤٠٣,٥٣٧	١,١٥٧,١١٥
وديعة نظامية	–	–	–	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
موجودات أخرى	٥٩,١٦٩	٥٨,٥٣٩	–	–	١١٧,٧٠٨
الموجودات المالية	٢,٢٥٠,٢٧٥	٧١١,٣٨١	١,٤٠٩,٤٢٥	٤٩٨,٩١٠	٤,٨٦٩,٩٩١
الموجودات غير المالية	٢١,٦٧٤	٤٢,٢١٥	١٥,٦٣٨	٩٢,٣٣٣	١٧١,٨٦٠
مجموع الموجودات	٢,٢٧١,٩٢٩	٧٥٣,٥٩٦	١,٤٢٥,٠٦٣	٥٩١,٢٤٣	٥,٠٤١,٨٥١
المطلوبات					
مبالغ مستحقة للبنوك	٣٩,١٨٧	٣٤,١٢٠	–	–	٧٣,٣٠٧
ودائع العملاء	١,٢٥٥,٤٧٦	١,٢٩٢,٧٤٧	٦٠٨	٨,٧٤٩	٢,٥٥٧,٥٨٠
حسابات هامشية	–	–	٦٨٨,٠٩٥	–	٦٨٨,٠٩٥
قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل	١٧٠,٠٠٠	٢٠٧,٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	–	٤٧٧,٥٠٠
مطلوبات أخرى	٣٨,٣٥٦	١٦٠,٢٢٤	–	١٣,٦٩٣	٢١٢,٢٧٣
المطلوبات المالية	١,٥٠٣,٠١٩	١,٦٩٤,٥٩١	٧٨٨,٧٠٣	٢٢,٤٤٢	٤,٠٠٨,٧٥٥
المطلوبات غير المالي	٧٨,٩١١	–	–	–	٧٨,٩١١
مجموع المطلوبات	١,٥٨١,٩٣٠	١,٦٩٤,٥٩١	٧٨٨,٧٠٣	٢٢,٤٤٢	٤,٠٨٧,٦٦٦
مطلوبات طارئة	١,١٧٦,٤٥٨	٣٤٦,١١٨	١١٢,٩٩٢	٥٨٦	١,٦٣٦,١٥٤
التزامات	١٦٨,٨٣١	–	–	–	١٦٨,٨٣١
المجموع	١,٣٤٥,٢٨٩	٣٤٦,١١٨	١١٢,٩٩٢	٥٨٦	١,٨٠٤,٩٨٥

يعرض الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة عن الفوائد المتوقعة على المطلوبات المالية الهامة المدرجة:

ودائع العملاء	١,٦٢٦	٧,١٧٥	٩	١	٨,٨١١
قرض لأجل وقروض قصيرة الأجل	٥٢١	١,٩٦	٢,٤٥٠	–	٤,٨٧٧

٣٦-٥ مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن قصور أو خلل الأنظمة الداخلية أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة والمتابعة المنتظمة للمخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وإجراءات لتثقيف الموظفين وتقييمهم. وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

٣٦-٦ مخاطر التأمين

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة بموجب عقود التأمين في اختلاف مدفوعات المطالبات والتعويضات الفعلية أو توقيتها عن التوقعات. وقد يتأثر هذا الاختلاف بمدى تكرار حدوث المطالبات وارتفاع قيمتها والمستحقات الفعلية المدفوعة والتطور اللاحق للمطالبات طويلة الأجل. وعليه، فإن المجموعة تهدف إلى التأكد من توفّر الاحتياطيات التي تكفي لتغطية هذه الالتزامات.

يتم تخفيف التعرض للمخاطر عن طريق تنويع محفظة عقود التأمين بشكل واسع والمناطق الجغرافية. يتم أيضاً زيادة تنوّع المخاطر بمراعاة الحذر والحيطة في اختيار وتطبيق الإرشادات الخاصة باستراتيجيات الاكتتاب، وكذلك استخدام ترتيبات إعادة التأمين.

تمشياً مع شركات التأمين الأخرى وبهدف الحد من التعرض للمخاطر المالية الناشئة عن مطالبات التأمين الكبيرة، تقوم المجموعة في سياق عملها الاعتيادي بإبرام ترتيبات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين. تأخذ اتفاقيات إعادة التأمين في الاعتبار التنوع الكبير في أنشطة العمل وتسمح للإدارة بمراقبة التعرض للخسائر المحتملة الناشئة عن المخاطر الكبيرة وتوفر فرصة إضافية للنمو. يتم أداء جزء كبير من أنشطة إعادة التأمين بموجب عقود إعادة تأمين ذات شروط محددة أو اختيارية أو على أساس زيادة الخسائر عن نسبة محددة.

وللحد من التعرّض لأي خسائر كبيرة نتيجة إعسار شركات إعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان الناشئة في المناطق الجغرافية أو الأنشطة أو السمات الاقتصادية المشابهة لشركات إعادة التأمين.

٣٧- قياس القيمة العادلة

تعد المجموعة بياناتها المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة والاستثمارات العقارية، وترى الإدارة أن القيم الدفترية المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها العادلة حيث إن هذه الموجودات والمطلوبات إما أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها بانتظام بالنسبة للودائع والقروض والسلفيات العاملة. أما القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها فقد خُصمت تدفقاتها النقدية المتوقعة ومن بينها العائدات من البيع المتوقع للضمانات باستخدام معدلات الفائدة الأصلية مع مراعاة توقيت التحصيل ورصد مخصص للتدفقات النقدية غير المؤكدة.

تسلسل القيمة العادلة:

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس:

- المستوى الأول: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطة لأداة مطابقة. يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة غير المعدلة للموجودات أو المطلوبات المماثلة في الأسواق النشطة التي تتوفر فيها الأسعار المدرجة بشكل مباشر وتكون مستخدمة في معاملات فعلية ومنتظمة الظهور في السوق.
- المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في

أسواق نشطة لأدواتٍ مماثلة أو الأسعار المدرجة للأدوات المطابقة أو المماثلة في الأسواق الأقل نشاطاً أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

- المستوى الثالث: أساليب التقييم التي تُستخدم فيها معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة. تشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تشمل أساليب تقييمها معطيات غير قائمة على بيانات جديرة بالملاحظة، كما يكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المدرجة للأدوات المماثلة حيث يقتضي الأمر إجراء تعديلات أو افتراضات جوهرية غير جديرة بالملاحظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في الأسواق النشطة على عروض الأسعار المدرجة بالسوق أو أسعار التجّار. وتحدد المجموعة القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى باستخدام أساليب التقييم.

تشمل أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة. تشتمل الافتراضات والمعطيات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات فائدة خالية من المخاطر ومعدلات فائدة قياسية وفروق ائتمانية ومعطيات أخرى يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم. إن الهدف من أساليب التقييم هو تحديد القيمة العادلة التي تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والتي كان يمكن تحديدها من قبل المشاركين في السوق على أساس تجاري بحت.

يتوفر عادة في السوق أسعار جديرة بالملاحظة ومعطيات لنماذج التقييم بالنسبة للأوراق المالية المدرجة. إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة ومعطيات نماذج التقييم يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأحكام والتقديرات الموضوعة من الإدارة، كما أنها تقلل الشكوك حول عملية تحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة والمعطيات يتغير تبعاً لتغير المنتجات والأسواق، كما أنها معرضة للتغيرات بناءً على أحداث معينة في الأسواق المالية وكذلك على أحوالها العامة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	تاريخ التقييم	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة					
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	-	١٢٥,٢١٥	١٢٥,٢١٥
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة					
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٠٢,٢٤٣	-	-	٢٠٢,٢٤٣
سندات دين متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢,٥٢٣	-	-	٢,٥٢٣
		٢٠٤,٧٦٦	-	-	٢٠٤,٧٦٦
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٦٠٣,١٩٦	-	-	٦٠٣,١٩٦
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	١٢,٨٤٦	٨٧,٣٠٥	١٠٠,١٥١
استثمار في صناديق مدارة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	٩,٠٧٨	-	٩,٠٧٨
	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٦٠٣,١٩٣	٢١,٩٢٤	٨٧,٣٠٥	٧١٢,٤٢٥
موجودات تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	١٢٨,٦٣١	-	١٢٨,٦٣١

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية كما هو مبين في هذه البيانات المالية. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية على المدى الطويل، لا تتوقع الإدارة أن يكون بها اختلاف مادي بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	تاريخ التقييم	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
		ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة					
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	-	١٢٦,٠١٥	١٢٦,٠١٥
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة					
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢٤٦,٦٠٥	-	-	٢٤٦,٦٠٥
سندات دين متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٩,١٣٩	-	-	٩,١٣٩
		٢٥٥,٧٤٤	-	-	٢٥٥,٧٤٤
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥٦٩,٤٩٥	-	-	٥٦٩,٤٩٥
أسهم متداولة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	١٢,٧٩٧	٨٩,٩٧٥	١٠٢,٧٧٢
استثمار في صناديق مدارة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	١٠,٢٢٤	-	١٠,٢٢٤
		٥٦٩,٤٩٥	٢٣,٠٢١	٨٩,٩٧٥	٦٨٢,٤٩١
موجودات تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٦٤,٦٤٨	١٠٢,٧١٧	-	١٦٧,٣٦٥

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدرة من قبل المجموعة التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الموجودات.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة الأسهم وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال المحلية وكذلك الدولية. تستند أعمال التقييم على أسعار السوق المعلنة في سوق المال.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن أرباح أو خسائر إعادة تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تسجيلها ضمن حقوق الملكية، وهذه الاستثمارات تشمل الاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل في الأسهم المتداولة وغير المتداولة وأدوات الشق الأول من رأس المال وصناديق الأسهم الخاصة. تستند تقييمات الأسهم المتداولة وأدوات الشق الأول من رأس المال على أسعار السوق المعلنة في سوق المال، بينما تقدر قيمة الصناديق على أساس بيانات الموجودات الصافية الواردة من مديري الصناديق. وفيما يتعلق بالأسهم غير المتداولة، تساعد البيانات المالية في تحديد قيمة هذه الاستثمارات التي يتم التوصل إليها في المقام الأول باستخدام التقييم على أساس مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح. تتطلب أعمال التقييم من الإدارة أن تضع بعض الافتراضات حول معطيات طريقة التقييم وتشمل التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم ومخاطر الائتمان ومعدلات التقلب ومضاعفات معدل الأسعار إلى الأرباح. يمكن وضع تقييم معقول لاحتمالات التقديرات المختلفة داخل نطاق طريقة التقييم، التي تستخدمها الإدارة في تقدير القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المتداولة.

مبين أدناه المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة المستخدمة في تقييم الأسهم غير المتداولة المصنفة ضمن المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة.

	أسلوب التقييم	معطيات التقييم الهامة غير الجديرة بالملاحظة	المدى (المرجّح المتوسط)	تأثير المعطيات للقيمة العادلة
أسهم غير متداولة	التقييم على أساس مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح	مضاعف معدل الأسعار إلى الأرباح	٩-١١	أي زيادة (نقص) بدرجة واحدة في مضاعفات معدلات الأسعار إلى الأرباح يمكن أن يؤدي إلى زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ ٥ مليون درهم.

تحويلات بين الفئات

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني من مستويات قياس القيمة العادلة، كما لا توجد أي تحويلات من أو إلى المستوى الثالث (٢٠١٥: لا شيء).

٣٨ - كفاية رأس المال

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من أن المجموعة تحتفظ بنسب رأس المال الصحية من أجل دعم أعمالها، وتعظيم القيمة للمساهمين، وضمان أن المجموعة تلتزم بمتطلبات رأس المال الخارجية.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إصدار سندات رأس المال. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

فيما يلي نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفقا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للبنوك التجارية:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	ألف درهم
مجموع قاعدة رأس المال	**٩٨٥,٥٩٢**	٩٨٢,٩٦٥
الموجودات المرجّحة بالمخاطر:		
بنود بيان المركز المالي	**٣,٥٠٦,٧٦٥**	٣,٧٣٢,٢٦٧
التعرضات خارج بيان المركز المالي	**٤٩٧,٣٣٥**	٤٨٨,٨٢٤
مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر	**٤,٠٠٤,١٠٠**	٤,٢٢١,٠٩١
مجموع نسبة الموجودات (٪)	**٢٤.٦٪**	٢٣.٣٪

٣٩- النتائج الموسمية

لم يتم تسجيل أي إيرادات ذات طبيعة موسمية في بيان الدخل الموحد للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٤٠- دعاوى قانونية

تعد المجموعة طرفاً في إجراءات ودعاوى قانونية مختلفة ناشئة في سياق العمل المعتاد. وحيث إنه لا يمكن التنبؤ بنتائج هذه الإجراءات والدعاوى على وجه التأكيد، فإن إدارة المجموعة لا تعتقد بأنه سيكون لهذه الإجراءات والدعاوى أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية الموحدة إذا لم يتم الفصل فيها لصالح المجموعة.